

أثر بنود الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي
للبنوك التجارية الأردنية

The Impact Of Other Comprehensive Income Items On
Financial Performance Of Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالبة

إيمان مروان مسلم

إشراف الدكتور

عبد الرحيم القدومي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني / 2018

تفويض

أنا الطالبة "إيمان مروان مسلم" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: إيمان مروان مسلم

التوقيع: 

التاريخ: 2018 / 1 / 16

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة للطالبة إيمان مروان جمعة مسلم بعنوان: "أثر بنود الدخل الشامل
الآخر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"

وأجيزت بتاريخ 2018/1/16

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة
	الشرق الأوسط	د. عبد العزيز صايمة عضواً داخلياً ورئيساً
	الشرق الأوسط	د. عبد الرحيم القدومي مشرفاً
	جامعة عمان الأهلية	د. عبد الناصر نور عضواً خارجياً

شكر وتقدير

أما بعد،

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الطموح ووفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى من حملوا أقدم رسالة في الحياة
ومن مهدوا طريق العلم والمعرفة وأناروا دربي

إلى جميع أعضاء هيئة التدريس كلية الأعمال في جامعة الشرق الأوسط

وأخص بشكري مشرفي الدكتور الذي لم يدخر جهداً ولم يأل عزمًا في حمل الأمانة
وتوجيهي لإثراء صفحات هذه الدراسة
فله كل الاحترام والتقدير

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لما بذلوه من جهد ووقت في قراءة
الدراسة وإغنائها بأرائهم وملاحظاتهم القيمة

وأخيراً أشكر كل من وقف بجاني وقدم لي يد العون والدعم المعنوي
عائلي وأصدقائي لهم كل الحب والامتنان

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى من هم في الحياة حياة ... وينحني لهم الحرف حبًا وامتنان
والذي العزيزين حفظهم الله

وإلى من يشاركوني حياتي ويمنحونني النور والدفء والسعادة دومًا
إخوتي وأختي وصديقاتي

ولكل من علمني حرفًا... أساتذتي الكرام

كما أهدي هذه الدراسة لجامعة الشرق الأوسط

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان.....
ب	التفويض.....
ج	قرار لجنة المناقشة.....
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء.....
و	قائمة المحتويات.....
ز	قائمة الجداول.....
ح	قائمة الأشكال.....
ط	قائمة الملاحق.....
ي	الملخص باللغة العربية.....
ك	الملخص باللغة الإنجليزية.....

الفصل الأول

2	مقدمة الدراسة.....
4	مشكلة الدراسة.....
5	أسئلة الدراسة وفرضياتها.....
6	أهداف الدراسة.....
6	أهمية الدراسة.....
8	حدود الدراسة.....
8	محددات الدراسة.....
9	مصطلحات الدراسة.....

الفصل الثاني

12	الإطار النظري.....
12	مقدمة.....
14	إجمالي الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر.....

22الأداء المالي
28الدراسات السابقة
41ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث	
43مقدمة
43منهجية الدراسة
43مجتمع الدراسة
43عينة الدراسة
44أداة الدراسة
44متغيرات الدراسة
45إجراءات الدراسة
الفصل الرابع	
48مقدمة
49عرض البيانات
56التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي
57مصفوفة ارتباط بيرسون
59اختبار فرضيات الدراسة
الفصل الخامس	
65نتائج الدراسة
67توصيات الدراسة
قائمة المراجع	
68المراجع العربية
73المراجع الأجنبية
78المراجع الإلكترونية

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل- رقم الجدول
49	جدول 1: صافي الدخل واجمالي الدخل الشامل للبنوك التجارية الأردنية	1-4
52	جدول 2: الدخل الشامل الاخر والاداء المالي	2-4
56	جدول 3: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	3-4
57	جدول 4: نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	4-4
59	جدول 5: اختبار <i>One Sample T-Test</i> لوجود اختلاف في الدخل الشامل الاخر في البنوك الاردنية	5-4
61	جدول 6: نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثانية	6-4
62	جدول 7: نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثالثة	7-4

قائمة الأشكال	
الصفحة	المحتوى
16	(1-2) قائمة الدخل الشامل للبنك العربي للعام 2016
44	(1-3) نموذج الدراسة
54	(1-4) مسارات العائد على الأصول والدخل الشامل الاخر مقسوما على إجمالي الأصول للبنوك التجارية الأردنية
55	(2-4) مسارات العائد على حقوق الملكية والدخل الشامل الاخر مقسوما على إجمالي الأصول للبنوك التجارية الأردنية

قائمة الملاحق	
الصفحة	المحتوى
80	ملحق (1): بيانات البنوك التجارية الأردنية المستخدمة في الدراسة
86	ملحق (2): مخرجات التحليل الإحصائي

أثر بنود الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية (دراسة اختبارية)

إعداد

إيمان مروان مسلم

إشراف

د. عبد الرحيم القدومي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر المتغير المستقل الدخل الشامل الآخر على المتغيرات التابعة متمثلةً بالأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016، حيث تم استخدام عينة تتألف من 13 بنكاً. وتم قياس المتغير المستقل بحاصل قسمة الدخل الشامل الآخر إلى صافي الدخل، والمتغير التابع بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، واستخدمت معادلة الانحدار البسيط وفحص T-test لاختبار فرضيات الدراسة. بينت أهم النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية، ويمكن إعزاء هذه النتيجة حسب رأي الباحثة إلى الوزن المتزايد لبنود الدخل الشامل الآخر والتي بات وجودها ذو أهمية لجميع أصحاب المصالح المختلفة سواء كانوا مودعين أو ملاك أو جهات تشريعية، الأمر الذي يجعل قيمة الدخل الشامل الآخر مؤشراً للربحية وكفاءة البنوك في إدارة أصولها بالشكل الأمثل ووسيلة تعظيم ثروة المالكين، مما يعكس أثره

على الأداء المالي بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أن أي من الدراسات السابقة لم تقم بالتوصل إلى هذه النتيجة حيث قامت بعض الدراسات بقياس أثر الدخل الشامل الآخر على عوائد السوق بشكل عام متمثلة بالعائد على السهم. وجاءت أهم توصيات هذه الدراسة في حث الجهات الرسمية المسؤولة عن المنشآت المدرجة في سوق عمان المالي مثل هيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات بزيادة وعي إدارات المنشآت على أهمية مفهوم الدخل الشامل الآخر نتيجة لزيادة اهتمامها بإظهار إعادة تقييم أصولها الثابتة والإفصاح عن الفروقات الناتجة في بنود الدخل الشامل الآخر بسبب كونها جزءاً مهماً من رأس مالها ومؤثراً على جودة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الدخل الشامل الآخر، الأداء المالي، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

The Impact of Other Comprehensive Income Items on Financial Performance of Jordanian Commercial Banks

(Empirical study)

Prepared by

Eman Marwan Musallam

Supervised by

Dr. Abdelrahim Alkadomi

Abstract

This study aims to determine the effect of the independent variable other comprehensive income on the dependent variables represented by the financial performance of Jordanian commercial banks during the period 2012 to 2016. The sample of the study consists of 13 commercial banks. The independent variable was measured by dividing other comprehensive income on net income and the financial performance by return on assets and return on equity as two dependent variables. The hypotheses were tested by using simple regression equation and T- test. It is found that there is a statistically significant effect of other comprehensive income on the financial performance measured by the return on assets and return on equity. This finding can be attributed in the opinion of the researcher to the increasing weight of other comprehensive income items whose existence is important to all stakeholders, which makes the value of other comprehensive income an indicator of profitability and efficiency of banks in managing their assets and means of maximizing wealth, reflecting its impact on overall financial performance. It is worth noting that none of the previous studies have reached this conclusion, as some studies have measured the effect of other comprehensive income on the market returns in general, namely earning per share. It is recommended to urge Jordan Financial Authorities such as Amman Stock Exchange, Securities Commission, and the Companies Control Department, to increase the awareness of banks and other corporations about the importance of the concept of other comprehensive income, and to raise their interest in showing the revaluation of their assets and disclose the resulting differences in other

comprehensive income items because they represent an important part of their capital and affect their quality of profits.

Key words: Other Comprehensive Income, Financial performance, Return on Assets, Return on Equity.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) : المقدمة

(2-1) : مشكلة الدراسة

(3-1) : أسئلة الدراسة وفرضياتها

(4-1) : أهداف الدراسة

(5-1) : أهمية الدراسة

(6-1) : حدود الدراسة

(7-1) : محددات الدراسة

(8-1) : مصطلحات الدراسة

الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) مقدمة

تعتبر المعلومات المتوفرة في التقارير المالية الخاصة بقياس الدخل والمركز المالي للمنشآت أساسًا مهمًا في عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، وغالبًا ما يتم استخدام النتائج المبلغ عنها في قائمة الأرباح والخسائر كأساس للدلالة على الأداء المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل.

ومنذ ظهور مفهوم الدخل الشامل الآخر وقبل تطبيقه في القوائم المالية نشأ الكثير من الجدل بين واضعي المعايير المحاسبية كمنتجين ومستخدمين، وازداد هذا الجدل حول أهميته من حيث تفسيره عمليًا أو كيفية استخدامه، مما استوجب تسليط المزيد من الضوء عليه نتيجة للتطورات المتلاحقة وتوسع المنشآت خارج أنشطتها التشغيلية باتجاه أنشطة أخرى مرتبطة بمعاملات وأحداث مرتبطة بأنشطة غير تشغيلية كما عرفه مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB, 1985).

ومما عظم من أهمية الدخل الشامل الآخر توجه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، نحو إصدار وتعديل المعايير المحاسبية وفق ما يتطلبه الأمر من زيادة التركيز عليه بدلاً من الاكتفاء بما ورد ضمن قائمة الأرباح والخسائر التقليدية، فتم إصدار معيار المحاسبة المالية (1997) SFAS130، من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الخاص بالإبلاغ عن الدخل الشامل وضرورة إدراج بنوده في قائمة الأرباح والخسائر للمنشآت التي تعمل وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا GAAP، وتبعته لجنة

معايير المحاسبة الدولية IASC بإصدار معيار المحاسبة الدولي IAS1 بعنوان: عرض القوائم المالية بهدف زيادة التوافق وتقليل الفروقات مع معايير المحاسبة المالية الأمريكية، واستبدلت لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام 2001، حيث تم الاحتفاظ بمعايير المحاسبة الدولية واستبدال بعضها بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRSs. وأجريت تعديلات في عامي 2007 و 2011 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS1 لإلزام المنشآت بعرض بنود الدخل الشامل الاخر ضمن القوائم المالية وعرضها ضمن قائمة الأرباح والخسائر أو في قائمتين منفصلتين، بعبارة أخرى قد تظهر بنود الدخل الشامل الاخر ضمن قائمة الأرباح والخسائر بعد صافي الدخل أو في قائمة منفصلة عنها. وتشمل بنود الدخل الشامل الاخر وفقاً للمعيار IFRS1: تغيرات فائض إعادة تقييم الأصول، وأرباح وخسائر اکتوارية (منافع موظفين)، وأرباح أو خسائر ترجمة قوائم مالية بالعملة الأجنبية، وأرباح أو خسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وأرباح أو خسائر التحوط للتدفقات النقدية، إضافة إلى بعض الأرباح والخسائر الجوهرية التي تنتج على سبيل المثال من حظر قانوني بعدم بيع سلعة معينة والكوارث الطبيعية وبعض الظروف الخاصة كالتحول من مبدأ محاسبي إلى اخر.

في الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بالدخل الشامل الاخر لعدة أسباب ومنها كما أشار (Beresford, et.al., 1996)، أنه يعطي صورة أكثر تفصيلاً وشمولية لمصادر الإيرادات والمصاريف وتقديرًا أفضل للأداء مقارنةً بقائمة الأرباح والخسائر التقليدية التي اقتصرت على الإيرادات والمصاريف التشغيلية والمالية، ويؤدي وجوده إلى توفير الشمولية وما ينجم عنها من زيادة القدرة التنبؤية

بالأرباح المستقبلية، وتوفير المزيد من انضباط المدراء والمحللين الماليين بسبب توثيق المعلومات غير التشغيلية التي قد يكون بإمكان البعض إخفاءها، مما يؤدي إلى المزيد من الدقة والشفافية والملاءمة والشمولية.

(2-1) مشكلة الدراسة

حتى تصبح قائمة الأرباح والخسائر وسيلة تقييم أفضل للأداء المالي والتنبؤ المستقبلي بالتدفقات النقدية وتحديد خطر عدم تحقق هذه التدفقات، لم يعد الأمر مقتصرًا على الأداء التشغيلي نتيجة التوسع الملحوظ للمنشآت خارج أنشطتها التشغيلية وما نجم عن ذلك من أحداث يترتب عليها أرباح وخسائر غير متكررة قد تخفيها الإدارة أحيانًا لتحديث تغيير في قيم الالتزامات وحقوق الملكية وما لهذا من أثر على وضعها المالي، فقد تعمد المنشآت إلى عدم الاعتراف بخسائر بعض العمليات بحجة أنها غير متكررة مقارنةً بالأداء التشغيلي وما نجم عن ذلك من غياب التوثيق الملائم لها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع أسس ثابتة تلزم المنشآت اتباعها فيما يخص بنود الدخل الشامل الآخر، ومحاولة العديد من الباحثين لإظهار أثره المتزايد على الأداء المالي لإيجاد بديل أفضل يأخذ في اعتباره البعد الشامل للأنشطة التشغيلية وتلك من بنود الدخل الشامل الآخر لا يزال هناك جدل قائم، فوجود مثل هذا البديل يجعل من الأداء المالي أكثر شمولية وموثوقية. تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تحديد أثر الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، فوجود مثل هذه العلاقة قد يلزم ويحفز الإدارات على زيادة الإفصاح والاهتمام بهذه البنود ضمن قوائمها المالية.

(3-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها

في ضوء مشكلة الدراسة ستحاول الباحثة الإجابة على الأسئلة التالية:

- السؤال الأول: هل يوجد اختلاف في قيم الدخل الشامل الاخر الواردة ضمن القوائم المالية كنسبة من صافي الدخل في البنوك التجارية الأردنية؟
- السؤال الثاني: هل يوجد أثر لقيم الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية؟
- السؤال الثالث: هل يوجد أثر لقيم الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية؟

فرضيات الدراسة

بناءً على أسئلة الدراسة الرئيسية، يمكن للباحثة وضع الفرضيات الآتية:

- الفرضية العدمية H_{01} : لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لقيم الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.
- الفرضية العدمية H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لقيم لدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

- الفرضية العدمية H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لقيم الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

(4-1) أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- تحديد مدى اختلاف قيم الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل في البنوك التجارية الأردنية.

- تحديد أثر بنود الدخل الشامل الاخر على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

- تحديد أثر بنود الدخل الشامل الاخر على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

(5-1) أهمية الدراسة

عادةً ما تكون المنشآت المالية لديها استثمارات كبيرة تديرها، وتتحقق الأرباح والخسائر منها في صافي الدخل المبلغ عنه في قائمة الأرباح والخسائر دون إعطاء الاهتمام الكافي أحياناً لبنود الدخل الشامل الاخر لتداخلها أو لعدم الاعتراف فيها بعض الأحيان، فعند الاطلاع على قيم الدخل الشامل

الآخر في البنوك التجارية الأردنية تمت ملاحظة ازدياد حجمه بمرور الوقت وبشكل متفاوت ووجود خسائر ضخمة مما يستدعي إظهار أهميته لما لهذه الأرباح الخسائر من أثر محتمل على الأداء المالي لدى تحققها.

وتم التركيز على البنوك التجارية في هذه الدراسة نظرًا لأن هذه المؤسسات تعد من أهم مكونات الجهاز المصرفي وتعتبر أهم مصدر تمويلي لمختلف قطاعات الاقتصاد، كما أنها تتمتع بخصوصية لامتلاكها مبالغ كبيرة من الأصول والالتزامات التي تسجل مكاسبها أو خسائرها الغير محققة في قائمة الدخل الشامل، فعلى سبيل المثال، تعتبر الأوراق المالية المتاحة للبيع جزءًا من احتياطات السيولة المستخدمة للتحوط ، إضافةً إلى أنها تستخدم المشتقات المصنفة كأدوات تحوط ضمن تحوطات التدفقات النقدية عادة لأغراض التحوط من التقلبات في أسعار الفائدة والتعرض لمخاطر العملة الأجنبية كما أشار الباحثين (Papa, et. al, 2015).

وتأتي أهمية هذا البحث في:

1- إلقاء المزيد من الضوء على الإبلاغ عن بنود الدخل الشامل الآخر بصفقتها منفصلة عن بقية عناصر صافي الدخل وتتمتع بدرجة عالية من الإفصاح، هنا يمكن أن يساعد الدخل الشامل الآخر في الحصول على معلومات مالية أكثر دقة وموضوعية نتيجة فصلها عن الأرباح التشغيلية وصافي الدخل ليصبح بإمكان مستخدمي القوائم المالية إعطاء المزيد من الاهتمام في كل جانب من قائمة الأرباح والخسائر بطريقة مختلفة.

2- إعطاء الجهات الإدارية في البنوك التجارية وأصحاب المصالح الأخرى معلومات حول أهمية

بنود الدخل الشامل الاخر باعتبارها مستقلة عن الأنشطة التشغيلية والمالية.

3- تساهم الدراسة بتحديد الجهة الأكثر استفادة من بنود الدخل الشامل الاخر من بين الملاك و

الدائنين.

(1-6) حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: ستقوم الباحثة بدراسة القوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية الأردنية للفترة

(2012-2016).

- الحدود المكانية: سيتم إجراء هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان

المالي، حيث أنه تم استبعاد البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية العاملة في الأردن.

(1-7) محددات الدراسة

تتلخص المحددات لهذه الدراسة فيما يلي:

- اقتصرت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية واستبعدت البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية

العاملة في الأردن.

- تقتصر الدراسة على تحديد أثر الدخل الشامل الاخر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، فقد يكون هناك عوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير أيضًا على الأداء المالي ولكنها ليست ذات صلة بموضوع الدراسة.

- ندرة الدراسات العربية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

- محدودية الفترة الزمنية للدراسة الممتدة من عام 2012 إلى 2016.

(8-1) مصطلحات الدراسة

- الدخل الشامل الاخر: يعبر عن الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي يتم استبعادها من قائمة الأرباح والخسائر وتدرج بالمقابل في قائمة الدخل الشامل بموجب قواعد المحاسبة المقبولة عموماً GAAP والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs. (Accounting Tools, 2017)

ويمكن تعريف الدخل الشامل الاخر إجرائيًا على أنه ناتج لحاصل الفرق بين إجمالي الدخل الشامل وصافي الدخل للمنشأة:

الدخل الشامل الاخر = إجمالي الدخل الشامل - صافي دخل المنشأة.

وسيتيم قياس الدخل الشامل الاخر وهو المتغير المستقل في هذه الدراسة من خلال المعادلة الآتية:

نسبة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل = (إجمالي الدخل الشامل - صافي الدخل) // صافي الدخل.

- الأداء المالي: يعرف بأنه أسلوب للتعبير عن مقدرة البنوك أو المنشآت على استغلال جميع مواردها المتاحة بالشكل الأمثل وفقاً للأهداف التي تسعى لتحقيقها وأخذ المتغيرات الخارجية والداخلية المحيطة بعين الاعتبار لخلق الكفاءة والفاعلية وضمان البقاء والاستمرارية، ويعد محصلة لكافة أعمالها وأنشطتها ومؤشراً لنجاحها. (المطيري، 2011)

وسيتم قياس الأداء المالي في هذه الدراسة من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث:

- العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول، يندرج ضمن نسب الربحية حيث يعبر عن الربح المحقق من كل دينار مستغل في أصول المنشأة.

- العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية، يندرج ضمن نسب الربحية ويعبر عن الربح أو العائد المحقق من كل دينار مستغل من أموال المساهمين في المنشأة.

(Gibson, 2013, p324-p331)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(1-2) الإطار النظري

(2-2) الدراسات السابقة

(3-2) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

(1-2) الإطار النظري

تتمثل الخلفية النظرية لهذه الدراسة في طبيعة المعلومات التي يستوجب توفيرها لمستخدمي القوائم المالية، فالهدف الرئيسي لها يكمن بتوفير معلومات كافية عن أداء المنشأة وشموليتها، بالإضافة إلى أخذ بنود الدخل الشامل الآخر بعين الاعتبار وتحديد ما ينجم عنها من تعديلات في القوائم المالية، وأجمعت الدراسات السابقة على ضرورة الاهتمام في استهداف الدخل الشامل الآخر ضمن التعديلات الضرورية والتأكد من ملاءمته، نتيجة الجدول القائم حول جدوى القوائم المالية عند إهمال الدخل الشامل الآخر واعتبار بنوده غير مهمة.

تستخدم كل من قائمة المركز المالي والأرباح والخسائر كأساس للدلالة على الأداء المالي والتنبؤ بالتدفقات النقدية، ونشأ جدل واسع بين واضعي المعايير المحاسبية منذ ظهور مفهوم الدخل الشامل الآخر قبل تطبيقه في القوائم المالية بالإبلاغ فقط عن الأرباح والخسائر المحققة، وأخذ بالتطور بازدياد ظهور بنوده والحاجة إليه وكيفية التعامل معه وتفسيره عملياً، حيث تكاثفت جهود الكثير من الجهات المشرعة والباحثين ومنهم (Dhaliwal, et.al, 1999) في دراسة الدخل الشامل الآخر، فأغلب النقاشات تمثلت بأن قيمة صافي الدخل أو إجمالي الدخل الشامل يعبر عن الخط الأساسي للإيرادات من خلال عرض الأداء المالي بدقة.

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2013) من خلال إجراء تعديلات مستمرة للوصول إلى توضيح مفهوم الدخل الشامل الآخر، في عام 2007 تم إطلاق أول ورقة نقاشية هدفت لمعرفة احتياجات أصحاب المصالح في تحديد الأولويات لتيسير عمل المنشآت، فقد أجمعت الردود إلى الحاجة للتركيز على الدخل الشامل الآخر واعتبرته أغلبية الآراء مفهومًا مثيرًا للجدل نتيجة تجاهل بنوده من مستخدمي القوائم المالية.

أكدت الباحثتان (Enquist & Magnerius, 2014) أن معيار المحاسبة الدولي IFRS1 تطلب عرض جميع التغيرات في حقوق الملكية، والبنود الغير مدرجة في قائمة الأرباح والخسائر التي يجب الإبلاغ عنها في قائمة الدخل الشامل، وسمح بعرض هذه التغيرات في قائمة التغير في حقوق الملكية، وتتمثل التعديلات في أن:

- قائمة الدخل الشامل تتبع قائمة الأرباح والخسائر مباشرة فيما لو تم عرضها بشكل منفصل.
- فصل بنود الدخل الشامل الآخر عند عرضها إلى قسمين: يتمثل القسم الأول بالبنود التي سيعاد تصنيفها أو تدويرها في السنوات اللاحقة من قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الأرباح والخسائر، وتتمثل في أرباح وخسائر الأصول المالية المتاحة للبيع وأرباح وخسائر ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية وأرباح وخسائر التحوط. نتيجة لذلك قد لا تؤثر بنود الدخل الشامل الآخر على صافي الدخل في المرحلة الحالية، ولكن قد يكون لها تأثير مستقبلا عندما يتم إلغاء الاعتراف بأصل مالي متاح للبيع وعند استبعاد تغيرات المعاملات بالعملة الأجنبية ومعاملات التحوط. يختص القسم الثاني بالبنود التي لن يعاد تصنيفها عند عرضها في قائمة الدخل

الشامل مثل تغيرات إعادة تقييم الاصول الثابتة والأرباح والخسائر الاكتوارية المتعلقة بصناديق التقاعد، فيتم تحويل تغييرها عند تحققه إلى الأرباح المحتجزة.

ومن الجدير بالذكر أن اتباع هذا التعديل يهدف إلى تحسين قدرة مستخدمي القوائم المالية في الربط بين بنود الدخل الشامل الاخر و الأرباح المستقبلية دون المساس في طبيعة البنود.

إجمالي الدخل الشامل والدخل الشامل الاخر

تتضمن قائمة إجمالي الدخل الشامل كل من صافي الدخل للسنة مضافاً إليه بنود الدخل الشامل الآخر. وينشأ عن جميع العمليات والأحداث التي أدت إلى تغير صافي الأصول أو مقابلة تغير حقوق الملكية خلال الدورة المحاسبية بعد استبعاد تغييرات تتمثل بالزيادة والتخفيض في رأس المال وتوزيع الأرباح على الملاك (حنان، 2013). ويعرفه (AlSarraj & Alian, 2011) أيضاً أنه يشمل جميع التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة مستبعداً تلك الناتجة عن استثمارات المالكين والتوزيعات عليهم، ولا يقتصر على العمليات الجارية السابقة، بل يتضمن البنود غير المعتادة وغير المتكررة المختلفة عن نشاط المنشأة العادي وقد تحدث نتيجة تغير في المبادئ المحاسبية، والعمليات غير المستمرة كإيقاف خط إنتاج، أو الكوارث الطبيعية والحوادث.

يعبر صافي الدخل عن الربح المتبقي بعد أخذ الفرق بين جميع الإيرادات والأرباح والمصاريف والخسائر الناتجة عن العمليات التي حدثت خلال الفترة من أرباح وخسائر تشغيلية وإدارية وتسويقية وأخرى محققة، ويمكن الإشارة إليه بأنه صافي الزيادة في حقوق المساهمين الناتج عن أنشطة

المنشأة، بينما يعبر الدخل الشامل الآخر عن الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي يتم استبعادها من قائمة الأرباح والخسائر ويتم إدراجها في قائمة الدخل الشامل بموجب متطلبات قواعد المحاسبة المقبولة عمومًا GAAP، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Accounting IFRS (2017, tools، وعرفه (الجعارات، 2015) بأنه يتمثل بالإيرادات والمصروفات بما في ذلك بنود إعادة التصنيف التي لم يتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر.

وترى الباحثة أنه يتألف من مجموعة الأرباح والخسائر التي يجب أن تتصف بالمتوقعة، نتيجة لذلك، لم يتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر دون وجود أسباب أخرى تحول دون هذا الاعتراف.

ولإظهار أهمية الدخل الشامل الآخر، أكد الباحثان (AlSarraj & Alian, 2011) انه صُمم لمنح مستخدمي القوائم المالية رؤية أكثر تفصيلاً وشمولية للوضع المالي نتيجة ما يفصح عنه من حسابات متوقعة لم يتم الاعتراف بها، بغض النظر عن التعقيدات التي يمكن أن يسببها. نتيجة لذلك، يتبين أن الهدف الأساسي من الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ينعكس بالإبلاغ عن جميع التغيرات في حقوق الملكية الناجمة عن المعاملات مع غير المالكين، ويساعد على التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تقييم أفضل للأداء المالي (Schroeder, Clark, & Cathey, 2005, 183).

وفي ما يلي حالة معبرة عن بنود الدخل الشامل الاخر الواردة ضمن قائمة الدخل الشامل للبنك
العربي في عام 2016:

شكل (1-2): قائمة الدخل الشامل للبنك العربي للعام 2016

<u>البنك العربي ش.م.ع</u>		
<u>(شركة مساهمة عامة محدودة)</u>		
<u>عمان - المملكة الأردنية الهاشمية</u>		
<u>قائمة الدخل الشامل</u>		
<u>(بالآلاف الشانير الأردنية)</u>		
للمدة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٥	٢٠١٦	ايضاح
١٥٤.١٩	٢١٢.٤١٤	الربح للسنة
		<u>بضائف: بنود الدخل الشامل الأخرى بعد الضريبة</u>
		<u>بنود سيتم إعادة تحويلها لاحقاً إلى حساب الأرباح والخسائر</u>
(١١٨.٥٤)	(٥٩.٩٦٦)	٢٩ فروقات عملة ناتجة عن ترجمة عملات أجنبية
		<u>بنود لن يتم إعادة تحويلها لاحقاً إلى حساب الأرباح والخسائر</u>
(٥.٦٥٣)	(٨.٥٥٧)	٣٠ التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(٥.٦٧٥)	(٨.٣٢٨)	التغير في احتياطي تقييم إستثمارات
٢٢	(٢٢٩)	(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
(١٢٣.٧٠٧)	(٦٨.٥٢٣)	مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة بعد الضريبة
٣٠.٣١٢	١٤٣.٨٩١	مجموع الدخل الشامل للسنة

المرجع: القوائم المالية المنشورة للبنك العربي في موقع سوق عمان المالي للفترة (2012-2016).

تتكرر أغلب بنود الدخل الشامل الاخر في بنوك العينة خلال فترة الدراسة وفق ما هو مبين في القائمة أعلاه وقد لا توجد جميعها، وتظهر بعد صافي الدخل للبنك بشكل صافي من الضريبة كل بند مصنف وفقاً لطبيعته إلى بند قد يعاد تصنيفه إلى قائمة الأرباح والخسائر أو لن يعاد تصنيفه. وتم ملاحظة أن أغلب البنوك محل عينة الدراسة تمتلك قيمة تراكمية سالبة لبنود الدخل الشامل الاخر كالبنك العربي وفق ما هو موضح أعلاه. فمن خلال هذه القوائم أتيح للباحثة استخدام القيمة التراكمية للبنود في احتساب قيمة المتغير المستقل للدراسة وهو الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل.

- بنود الدخل الشامل الأخر وفقاً للمعيار الدولي IFRS1:

يتضمن الدخل الشامل الاخر البنود التالية:

- 1- التغيرات في فائض إعادة تقييم الأصول: تعبر إعادة التقييم عن الفرق بين القيمة العادلة (السوقية) للأصل الثابت وتكلفته خلال الفترة، فإذا كانت القيمة العادلة أكبر من التكلفة يسجل كفائض إعادة تقييم في قائمة الدخل الشامل، ويتحقق هذا الفائض عند إلغاء أو استخدام الأصل فيتم تحويله إلى الأرباح المحتجزة من خلال حقوق الملكية. ويمكن تحديد القيمة العادلة أو الحالية لأصل ثابت معتمداً على الأسعار السوقية ومعاملات إعادة التقييم الرسمية التي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونياً مثل وزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب(عطية، 2011).ومن الجدير بالذكر أن التغيرات في إعادة تقييم الممتلكات تنشأ

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 16) ، الخاص بالآلات والمباني والمعدات، والمعيار المحاسبي الدولي (IAS 38) الخاص بإعادة تقييم الأصول غير الملموسة.

2- أرباح وخسائر اكتوارية (منافع موظفين)، تحدد وفقاً للمعيار الدولي IAS 19 عن محاسبة خطط المنافع آخذة بعين الاعتبار الزيادة و النقصان في تقدير المنشأة لالتزاماتها المتوقعة نتيجة لإعادة التقييم الدوري لها، وقد بدأ العمل بهذا المعيار في عام 2013. (Enquist & Magneruis, 2014)

3- أرباح أو خسائر ترجمة قوائم مالية للعملات الأجنبية وفق المعيار الدولي IAS 21، وهي تعبر عن تنفيذ عملية مالية بعملة أجنبية نشأ عنها أصل أو مكسب أو خسارة نتيجة لتغير سعر صرف العملة الأجنبية ولم تتم تسويتها وقت نشوئها.

4- أرباح أو خسائر تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وفق المعيار الدولي IAS39 ، وقد عرفها (Hilton&Herauf,2013) بأنها :استثمارات في أدوات مالية متاحة للبيع ويتم تصنيفها كأصول متداولة وفقاً لطول المدة التي تنوي إدارة المنشأة الاحتفاظ بها، تقاس ويعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع إظهار المكاسب أو الخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر.

5- أرباح أو خسائر التحوط للتدفقات النقدية وفق المعيار الدولي IAS39 ، وتعرف بأنها التحوط لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية للموجودات والالتزامات الحالية والمعاملات المتوقعة، ويتم تحويله إلى قائمة الأرباح والخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على أرباح البنك (Enquist & Magneruis, 2014) .

6- التغير في القيمة العادلة الذي يعزى للتغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بموجب المعيار IFRS 9 الأدوات المالية.

ومن الجدير بالذكر أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر يكون بعد الضرائب (بالصافي بعد الآثار الضريبية ذات العلاقة)، أو قبل الضرائب حيث يتم الإفصاح عن المبالغ الضريبية لكل بند للدخل الشامل الآخر مع إظهار قيمة واحدة مبيّنة للمبلغ التراكمي لضريبة الدخل ذات العلاقة بهذه البنود، كما أنه ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يجب على المنشأة عدم عرض أي من بنود الدخل أو المصاريف كبنود غير عادية في قائمة الأرباح والخسائر أو في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات، فقد ألغى المعيار هذا المفهوم عند عرض هذه القوائم.

ترى الباحثة أن بنود الدخل الشامل الآخر تحدث بشكل غير منتظم بالنسبة للمنشآت الصغيرة، بالتالي تعد أكثر أهمية لتقييم المنشآت الأكبر حجماً كالبنوك، وأهم بنوده وأكثرها تكراراً ضمن قوائم البنوك التجارية الأردنية تتمثل في الأرباح والخسائر غير المحققة من بعض الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع وبنود ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية والتغير في إعادة التقييم وأرباح وخسائر التحوط.

طرق عرض الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية

تطلبت المعايير الدولية للتقارير المالية" التي اختصت في كيفية عرض القوائم المالية بعرض الدخل الشامل الآخر في قائمة الأرباح والخسائر وإضافة بنوده إلى صافي الدخل للمنشأة لينتج إجمالي الدخل الشامل للفترة المحاسبية. (Pronobis & Zulch, 2010). وأكد الباحثان (Dechow & Schrand, 2004) على أن الهدف منها يتجسد بزيادة القدرة على اتخاذ القرارات من خلال تحسين القدرة التنبؤية لأرقام الدخل المستقبلي .

ويكون لدى المنشأة وفقاً للمعيار: IFRS1 خيار العرض بإحدى الطريقتين:

- طريقة العرض في قائمة واحدة (قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر)

تتضمن هذه القائمة جميع بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها، ويتم الاعتراف ببنود الدخل الشامل الآخر كجزء من إجمالي الدخل الشامل كل حسب طبيعته بعد صافي دخل المنشأة، ثم ينسب إجمالي الدخل الشامل للفترة إلى الحقوق غير المسيطر عليها (حصة الأقلية) وإلى المالكين.

- طريقة العرض ضمن قائمتين منفصلتين: قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الدخل الشامل

تعرض قائمة الأرباح والخسائر كحد أدنى الإيرادات والمصروفات للفترة متمثلاً بالربح أو الخسارة (صافي الدخل) الذي ينسب إلى الحقوق غير المسيطر عليها وإلى المالكين ، تليها قائمة الدخل الشامل التي تبدأ بصافي الدخل مضافاً إليه بنود الدخل الشامل الآخر لينتج إجمالي الدخل الشامل للفترة والذي ينسب للحقوق غير المسيطر عليها وللمالكين

(AlSarraj & Alian, 2011). ومن الجدير بالذكر أن البنوك التجارية الأردنية المشمولة بالعينة تتبع طريقة العرض ضمن قائمتين منفصلتين.

ومن العناصر التي يجب عرضها ضمن قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر أو ضمن

الإيضاحات تتمثل في: - هبوط قيمة المخزون

- تدني قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات

- إعادة هيكلة أنشطة المنشأة

- أرباح وخسائر التخلص من أو بيع بنود الممتلكات والمصانع

- نتائج بيع الاستثمارات ونتائج العمليات الموقوفة

- نتائج تسوية القضايا

- المبالغ التي تملكها المنشأة للمخصصات

أهمية الدخل الشامل الآخر

تظهر الأرباح والخسائر المحققة من خلال صافي الدخل المدرج في قائمة الأرباح والخسائر، وتأتي أهمية بنود الدخل الشامل الآخر غير المحققة من خلال توضيح كيفية إدارة المنشأة لاستثماراتها، والذي ينجم عنه الأرباح والخسائر غير التشغيلية التي لم يتم تسجيلها بعد؛ لأن المعاملات الأساسية لا تزال مفتوحة، ويسلط الضوء على المنشآت التي تعمل بالخارج وتقوم بإدارة التحوط وتمتلك إيرادات مرتفعة، مما يساعد في تحديد تأثير تقلبات أسعار العملات على العمليات. وقد تشير خسارة شاملة أخرى كبيرة

إلى ضعف استراتيجية الاستثمار وصعوبة إدارة التحوط، وما ينجم عنه من تشويه لنتائج التشغيل الممتازة الأخرى، فيعطي تحذيرًا للمنشآت لزيادة الرقابة على الدخل الشامل الآخر وبنوده.

نتيجة لذلك، ترى الباحثة أن أهمية الدخل الشامل الآخر تبرز في إعطاء صورة مفصلة وشاملة لمصادر الدخل وأداء أفضل مقارنةً بالقائمة التقليدية المقتصرة على الإيرادات والمصاريف التشغيلية، وقدرته التنبؤية بالتدفقات النقدية ويخلق مزيدًا من الانضباط للجهات الادارية، فتكون المعلومات أكثر دقة وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، والحكم على ربحية المنشأة وتحديد قيمة الاستثمارات والديون.

الأداء المالي

يساهم الأداء المالي في تحقيق الأهداف الرئيسية للبنوك وضمان البقاء والاستمرار، ويختلف باختلاف الهدف سواءً للملاك أو الدائنين من خلال توفر المعلومات الخاصة بالأرباح والسيولة المتاحة (مسعودي، 2015)، معبرًا عن قدرة المنشأة وكفاءتها في استغلال جميع مواردها المتوفرة بفعالية لتحقيق مكاسب من استثماراتها، ومدى وفاءتها بالتزاماتها وتحقيقها لأهدافها المقصودة عن طريق تعظيم الإيرادات بأقل التكاليف الممكنة، موضحةً الوضع المالي، فهو وسيلة لتحديد الاستراتيجية المتبعة من قبل المنشأة لتحقيق أهدافها بدراسة الموجودات والمطلوبات وصافي حقوق الملكية، وكل من الإيرادات والمصاريف (الخطيب، 2009). وعرفه الباحثان (دادن، وحقصي 2014) بمدى مساهمة الأنشطة في خلق الكفاءة والفاعلية باستخدام الموارد المالية المتاحة عن طريق بلوغ الأهداف بأقل التكاليف، وأكد (عصام، 2012) بأنه مقياس لقدرة المنشأة في إمكانية استغلالها لجميع الموارد المتاحة ماديًا ومعنويًا بصورة مثلى والوصول للأهداف المحددة من قبل الإدارة لتحقيق أفضل النتائج، وأكدت الباحثتان (درايت، ومبروكة، 2013)، بأنه وسيلة لتحقيق

أفضل النتائج عن طريق تعظيم الإيرادات بأقل التكاليف بشكل مستمر على المدى الطويل لتعظيم الثروة وتحقيق استقرار بمستويات الأداء. وعرفه (الخفش ,2015)، بأنه يعبر عن النتائج التي توصلت لها المنشأة وفقاً للأنشطة المختلفة ووسيلة إظهار نقاط القوة والضعف واستغلال مواردها بالشكل الأمثل، وعرفته (صليحة، 2014) مشيرةً إلى أنه يحدد وضع البنك المالي ومدى قدرته على خلق قيمة مستندةً إلى البيانات المالية وأخذ الظروف الاقتصادية والبنوك الأخرى المنافسة بعين الاعتبار، ويعكس كفاءة الإدارة بالاستغلال الأمثل لمواردها في سبيل تحقيق الأرباح. وقد عرفه (Bhuina,2011) بالمؤشر لتقييم كفاءة وفعالية أنشطة المنشأة من خلال تحديد العمليات التشغيلية والخصائص المالية المميزة لها من خلال البيانات المالية التي تدرجها، وتحديد كفاءة الإدارة وقياس الأداء من خلال عناصره المختلفة الخاصة بالسيولة والربحية وغيرها من مؤشرات الأداء لضمان ما يكفي للمساهمين من العوائد بما لا يقل عن القيمة السوقية (الخطيب، 2010).

نتيجة لذلك، ترى الباحثة اتصاف الأداء المالي بالمرآة العاكسة لنتائج أعمال المنشأة عن طريق تركيزه على المؤشرات المالية لتحقيق الاهداف باعتباره الدعم الرئيسي والأساسي لجميع الأعمال المختلفة التي تمارسها، ومساهمته في تزويد الموارد المالية وفرص الاستثمار التي تستخدم لتلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفة لتحقيق أهدافهم. ويمكن الهدف الرئيسي للأداء المالي بمقارنة الخطط التي صاغتها المنشأة مع النتائج التي حققتها وقياس كفاءتها عن طريق تحقيق أكبر عائد من الاستغلال الأمثل لمواردها المتوفرة، ويسعى لتحليل أنشطتها لمعرفة أماكن وجود الخلل وأسبابه والقيام بتحسينه، كما يقدم معلومات مهمة تقيّد في اتخاذ القرارات المختلفة والمساعدة في دراسات وأبحاث مستقبلية مما يؤكد الأهمية الكبيرة للأداء. (سعادة، 2013)

وتوفر قائمة الدخل الشامل المعدة بصورة تفصيلية ومتكاملة نتائج أكثر معلوماتية وملاءمة وموثوقية للمستخدمين في اتخاذهم القرارات المناسبة، مما يعكس الاداء المالي للمنشأة بصورة واضحة واكثر شفافية وتقييمه بشكل أفضل.

تقييم الأداء المالي ومؤشراته

تعد عملية تقييم الأداء المالي بالغة الأهمية، فهي مقياس للنتائج التي حققتها المنشأة في ضوء الأهداف المحددة مسبقاً، وأشار الباحث (المطيري، 2011)، أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد في قياس ربحية المنشأة ومعرفة درجة توافر السيولة اللازمة لغايات اتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية والمخاطر المرافقة لها التي تنعكس إيجابيا على المنشأة والاقتصاد، و تهدف للتحقق من التوافق بين أنشطتها المختلفة للحصول على عوائد أكبر بأقل التكاليف الممكنة.

اهتمت العديد من المنشآت في مجال التحليل المالي والاستثماري بعملية تطوير وتقييم الأداء المالي لها لأهميته في تعظيم الثروة، فظهر عدد من المقاييس تهدف لتقييم الأداء لتعكس مدى قدرة المنشأة على تحقيق العوائد المستثمرة في أنشطتها المختلفة (مطر، 2016، ص 40-42)، ومن أبرزها النسب المالية التي تحتسب من خلال البيانات المتوفرة في القوائم المالية، والتي تتألف من نسب السيولة ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب الرفع المالي ونسب السوق، لتعبر عن مدى نجاحها خلال فترة زمنية، وتفسر نتائج أنشطتها وتساهم في الحكم إذا توفرت لديها سيولة مالية كافية لمقابلة التزاماتها، وإذا كان مقدار مصروفاتها مقارنةً بالإيرادات من المبيعات معقول، ومدى تحقيق المنشأة للأرباح سواء متوسط أو عالي، ومعرفة استخدام الموجودات بشكل كفؤ والتحقق من تزايد النمو في حقوق الملكية بشكل مرضٍ. وحتى يتم الاستفادة من النسب المالية بشكل فعال يجب مقارنتها بنتائج

أخرى لنفس المنشأة على مدى فترات متعاقبة، أو بمقارنتها مع منشآت أخرى لها نفس الأنشطة التشغيلية. (الحسيني والدوري، 2000، ص236).

العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية

من خلال أهم مؤشرات الربحية وقياس الأداء المالي للمنشآت سوف يتم التركيز على نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية، باعتبارهما المتغيران التابعان للدراسة، فالعائد على الأصول يعبر عن كيفية استغلال المنشآت لأصولها في توليد أرباح أكثر، ويقاس قدرة المنشأة على استثمار أصولها ويعبر عن المحصلة النهائية ونتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي. أشار الباحثون (النعمي، اخرون2008) أن العائد على الأصول يوضح علاقة ربح المنشأة بإجمالي أصولها ويتم حسابه من خلال حاصل قسمة صافي الربح للسنة إلى مجموع الأصول، ويقصد به الأرباح المتحققة من كل دينار مستثمر في أصول المنشأة بغض النظر فيما إذا كان مصدر التمويل داخليًا أو خارجيًا، ويعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة في حسن استثمار الأصول لتوليد الأرباح (حداد، 2007)، وتكمن أهميته في مساعدته على اتخاذ قرارات تخص الاقتراض عن طريق مقارنته بكلفة الاقتراض.

ولمعرفة الأسباب التي تؤدي لحدوث تغير في قيمته مع مرور الوقت يمكن تقسيمه إلى عنصرين حسب صيغة ديونت والتي تعتبر وسيلة من الوسائل المستخدمة في التحليل المالي بالاستناد إلى المؤشرات المالية، وأكد الباحثان (Herciu & Ogrea, 2011)، أن العائد على الأصول يكافئ حاصل ضرب نسبة هامش صافي الربح ونسبة دوران مجموع الأصول، حيث تركز على الانتباه إلى

مصدر الأداء الأفضل أو الأسوأ، فإذا حققت منشأة ما عائدًا على الأصول مرتفعًا، يكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما تعكسه نسبة هامش الربح، بالإضافة إلى الاستخدام الأفضل للأصول والذي تعكسه نسبة دوران إجمالي الأصول، أو عن طريق التحسين في كلا النسبتين، فهامش الربح يساوي صافي الربح مقسومًا على المبيعات ويقاس الربح المتحقق من كل دينار مبيعات وذلك بعد تغطية كل أنواع المصروفات المختلفة، ومؤشر يتم التحقق به من مقدار الانخفاض في سعر البيع (النعيمي وآخرون، 2008)، كلما قلت نسبة هامش الربح يؤكد ذلك انخفاض أسعار البيع أو ارتفاع في تكلفة الإنتاج أو الاثنين معًا، وكلما ارتفعت كان ذلك مؤشرًا إيجابيًا. أما نسبة دوران الأصول تكافئ حاصل قسمة المبيعات على مجموع الأصول معبرةً عن كفاءة الإدارة في استخدام الأصول ومؤشرًا هامًا لقياس مدى تحقيق المنشأة لحجم مبيعات كافي وتناسبه مع حجم الاستثمارات (Gibson, 2009)، فإذا حققت المنشأة حجم مبيعات قليل أو لا يتناسب مع حجم الاستثمارات ستلجأ إما لزيادة حجم المبيعات أو التخلص من بعض الأصول عن طريق بيعها أو القيام بكلاهما للحصول على نتيجة أفضل لنسبة دوران مجموع الأصول.

يعد العائد على حقوق الملكية من أهم نسب الربحية المستخدمة ومقياس مهم لنجاح المنشأة في تحقيق الدخل لحملة الأسهم العادية من خلال كفاءتها في تمويل ممتلكاتها لتوليد العائد لهم ويدل على حسن استغلال أموال المساهمين (عامر، 2008)، وعرفه (مطر، 2016، ص42) بأنه قيمة العائد المحقق من كل دينار يستثمره حملة الأسهم العادية في أنشطة المنشأة. ويعتبر أداة لقياس الربحية من خلال الكشف عن مقدار الربح الذي يولده من أموال المساهمين التي تم استثمارها. يحسب العائد على حقوق الملكية عن طريق حاصل قسمة صافي الربح للسنة على إجمالي حقوق الملكية، ويحدد إذا كان استثمار أموال

المساهمين فيها يحقق لهم عائداً كافياً، وبناءً عليها قد يقررون الاستمرار في النشاط أو تحويل أموالهم لاستثمارات أخرى تحقق لهم عائداً مناسباً، وبالتالي، كلما قلت هذه النسبة يعتبر ذلك مؤشراً سلبياً على أداء المنشأة. وتهدف نسبة العائد على حقوق الملكية لمقارنة أداء المنشآت في نفس الصناعة حيث أنها تمثل مقياساً لقدرة الإدارة على توليد الدخل من الأسهم المتاحة، وبالإمكان الاستفادة من انخفاضها في إعادة استثمار الأرباح للمساعدة في نمو المنشأة. ولفهم التغيرات في العائد على حقوق الملكية مع مرور الوقت، من خلال تقسيمها إلى ثلاثة عناصر هامة وفقاً لصيغة ديونت والتي تكافئ حاصل ضرب هامش الربح ونسبة دوران إجمالي الأصول ومضاعف حقوق الملكية، وكما ذكر سابقاً أن حاصل ضرب هامش الربح و نسبة دوران إجمالي الأصول يمثل نسبة العائد على الأصول، هنا يظهر الفرق بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية الذي يكمن باستخدام الرافعة المالية في العائد على حقوق الملكية فيصبح:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} * \text{مضاعف حقوق الملكية.}$$

لذلك فإن أي ارتفاع في العائد يمكن إرجاعه إلى ارتفاع في نسبة الرافعة المالية أو العائد على الأصول من زيادة هامش الربح أو معدل دوران الأصول أو كلاهما. إذا كان السبب يعود إلى ارتفاع في قيمة مؤشر الرافعة المالية فإن ذلك يعني أن المنشأة تعتمد أكثر على مصادر خارجية في تمويل الأسهم، نظراً لأن الديون معفاة من الضرائب، فارتفاع الديون في هيكل رأس مال المنشأة يعود على نسبة العائد على حقوق الملكية بالارتفاع، حيث أن لزيادتها أثر إيجابي على المنشأة إذا كان العائد على حقوق الملكية يفوق معدل الفائدة على الديون، فإن الارتفاع في أحد عناصر العائد على حقوق الملكية أو جميعها ينعكس إيجابياً على أداء المنشأة.

(2-2) الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الدراسة، فتعددت أهداف الباحثين في دراسة الدخل الشامل الآخر، حيث هدف البعض منهم لإيجاد أثر الإبلاغ عنه على الأداء المالي مقاسًا بالعائد على السعر السوقي للسهم، و أثره على اتخاذ القرارات من قبل المحللين والمستثمرين، ودرجة تأثيره على إدارة الأرباح. واختبر آخرون خصائص الدخل الشامل الآخر من حيث قيمته الإضافية وقدرته التنبؤية للدخل وبعض خصائصه الأخرى ومقارنتها بصافي الدخل. كما اختلفت النتائج مما نجم عن اختلاف العينات والبلدان المشمولة واختلافات في التشريعات والسياسات المحاسبية.

- دراسة (Hirst & Hopkins, 1998) بعنوان:

Comprehensive Income Disclosures and Analysts' Valuation Judgments

هدفت هذه الدراسة الى تحديد اذا كان الإفصاح عن الدخل الشامل يحدث فرقا في تقديرات المحللين لقيمة المنشآت التي تمارس إدارة الأرباح من خلال محافظ الأوراق المالية المتاحة للبيع. وكانت الدراسة تجريبية حيث شارك 96 محلاً ومدراء محافظ في أمريكا للعام 1998، ووجد أن الإفصاح عن الدخل الشامل بوضوح يعزز الشفافية للمحللين بالنسبة للمنشآت التي تمارس إدارة الأرباح ويؤدي لتقديرات أفضل بالنسبة لقيمتها وسعر السهم، كما وجد أن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغييرات في حقوق المساهمين المسموح به من قبل SFAS130 والتي اعتمدها غالبية الشركات الأمريكية، ليست فعالة مثل الإفصاح في قائمة الدخل بالكشف عن إدارة الأرباح.

- دراسة (Dhaliwal, et.al, 1999) بعنوان:

Is comprehensive income superior to net income as a measure of performance?

هدفت هذه الدراسة لتحديد إذا كان الدخل الشامل يعبر عن أداء المنشأة المالي بشكل أفضل من صافي الدخل بما ينعكس على عوائد الأسهم، وما إذا كانت بنود المعيار SFAS 130 (الدخل الشامل الآخر)، تعزز من القدرة على عرض الاداء المالي بوضوح، ولتحديد أي من مكونات الدخل الشامل الآخر تحت هذا المعيار يحسن من قدرة المنشأة على تلخيص أداءها المالي، حيث تم تعديل صافي الربح بشكل فردي لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر ومن ثم مقارنة الارتباط بين كل من المقاييس الناتجة للدخل المعدل والعوائد، مع الارتباط بين صافي الدخل والعوائد للفترة 1994 و1995. تم إجراء الاختبار على قطاع الصناعة في أمريكا، وكانت نتائج الدراسة لا تجد أي دليل بأن الدخل الشامل مقياس أفضل لأداء المنشأة من صافي الدخل، كما أن تعديل صافي الربح لأرباح وخسائر الترجمة لا يؤثر على ارتباطه بالعوائد على الأسهم.

- دراسة (Louis, 2003) بعنوان:

The value relevance of the foreign translation adjustments.

هدفت هذه الدراسة لاختبار إذا كانت تسوية أسعار صرف العملات مرتبط فعلياً بالتغيرات في قيمة المنشآت لقطاع الصناعة الأمريكي وكيفية ذلك، حيث قدمت تحليلاً اقتصادياً لتسوية ترجمة العملات كعنصر للدخل الشامل الآخر خلال الفترة 1985-1999 وتم توليد 4,636 مشاهدة. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه بالنسبة للشركات في قطاع الصناعة ترتبط تسوية ترجمة العملات بفقدان القيمة للمنشأة بدلاً من الزيادة. مما يعني ان هذه القيمة ذات صلة ولكن ليس في

الاتجاه المفترض، مما يثير القلق بشأن حساب الدخل الذي يعترف بتعديل الترجمة الإيجابي باعتباره زيادة في الدخل.

- دراسة (Lin, et.al, 2007) بعنوان:

Value Relevance of Comprehensive Income and Its Components: Evidence from Major European Capital Markets

بحثت هذه الدراسة مدى توفير ثلاثة أرقام رئيسية للدخل المحاسبي الرئيسي (الدخل التشغيلي، صافي الدخل، الدخل الشامل) لمعلومات ذات قيمة للمستثمرين في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة. وباستخدام عينة تمثل جميع الشركات المدرجة في الدول التي تم ذكرها للفترة (1992-2004)، وجد أن جميع المقاييس الثلاثة ترتبط إحصائياً بعوائد الأسهم في البلدان التي تمثل عينة الدراسة. أظهرت النتائج أن الدخل الشامل يوفر معلومات أقل أهمية للمستثمرين مقارنة بصافي الدخل والدخل التشغيلي للعينة المدروسة، وفي نتيجة أخرى أن إجمالي الدخل الشامل الآخر ذو قيمة ويوفر معلومات إضافية ذات صلة بالسعر تتجاوز صافي الدخل في معظم بلدان العينة، حيث أن هذه النتيجة تختلف عن الدراسات السابقة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي تقترح أن الدخل الشامل الآخر لا يرتبط بشكل عام بالقيم خاصة عندما لا يتم الكشف عنه بشكل منفصل في البيانات المالية. وآخر نتيجة تظهر أن زيادة الشفافية في الإبلاغ عن الإيرادات الشاملة الأخرى في القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة البريطاني FRS3 والمعيار الأمريكي SFAS 130، قد تفسر وجود ارتباط إحصائي أقوى بين عوائد الأسهم الثابتة والدخل الشامل.

- دراسة (Dastgir, & Velashani, 2008) بعنوان:

Comprehensive Income and Net Income as Measures of Firm Performance: Some Evidence for Scale Effect

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار القدرة النسبية للدخل الشامل الاخر وصافي الدخل لتلخيص أداء الشركة وانعكاسه على عوائد الأسهم، و درست تحت أي بند من بنود الدخل الشامل الاخر يمكنه أن يلخص الأداء المالي للمنشأة بشكل أفضل. تم إجراء الدراسة على عينة تشمل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة طهران (إيران) خلال الفترة 2001-2003، وتم جمع المعلومات الضرورية عن طريق دراسة القوائم المالية لهذه المنشآت في تلك الفترة. كانت النتائج لا تدعم فرضية أن الدخل الشامل الاخر يقيم الأداء المالي أفضل من صافي الدخل على أساس عوائد الأسهم والأسعار. وعند تطبيق هذه الدراسة على مجموعة من منشآت حكومية تم الحصول على نتائج أفضل حيث أن تقييم أداء المنشأة على أساس التنبؤات بالتدفقات النقدية باستخدام الدخل الشامل الاخر كان أفضل من صافي الدخل، فتتلخص استنتاجات هذه الدراسة بأن بنود الدخل الشامل الاخر تحسن من قدرة الدخل على إظهار أداء ثابت للمنشأة.

- دراسة (Kanagarentnam, et.al, 2009) بعنوان:

Usefulness of comprehensive income reporting in Canada

تهدف هذه الدراسة لاختبار إذا كان متطلب أن تفصح المنشآت الكندية عن الدخل الشامل ومكوناته سيزود سوق الأوراق المالية الكندي بمعلومات إضافية ذات قيمة مقارنة بالنهج التقليدي بإيرادات الكلفة والتكاليف. تم استخدام البيانات الفعلية للدخل الشامل الاخر لعينة من المنشآت الكندية الغير

مدرجة في السوق للفترة (1998-2003)، و جاءت النتائج على أن الأوراق المالية المتاحة للبيع وتحوط التدفقات النقدية كبنود للدخل الشامل الاخر ترتبط ارتباطا كبيرا بالأسعار وعوائد السوق، كما أن إجمالي الدخل الشامل يرتبط بقوة أكبر مع كل من سعر السهم والعائد مقارنة بصافي الدخل. ولكن مع ذلك فإن صافي الدخل يعتبر مؤشرا أفضل لصافي الدخل المستقبلي مقارنة بالدخل الشامل. وتشير النتائج اقتراحا بتفويض جميع الشركات الكندية باعتماد المعايير المحاسبية الجديدة من المتوقع أن يعزز فائدة البيانات المالية.

- دراسة (Bamber, et.al, 2010) بعنوان:

Comprehensive Income: Who's Afraid of Performance Reporting?

هدفت هذه الدراسة لتوضيح المحددات التي يضعها المدراء التنفيذيون عند اختيارهم لموقع الإبلاغ عن الدخل الشامل وعدم اتباع متطلبات واضعي سياسات الإبلاغ. اعتمدت الدراسة على تحليل البحوث المستندة إلى دراسات سلوكية مسحية، تم تحديد عاملين لمحددات الإبلاغ هما الحوافز القائمة على الانصاف والتعويض، والمخاوف بشأن الأمان الوظيفي. اختبرت الدراسة توقعاتها بشأن موقع الإبلاغ في التقارير المالية عن الدخل الشامل من قبل ستاندرد آند بورز (S&P) على عينة عددها 500 منشأة للفترة (1998-2001)، وبما يأتي مع فرضيات الدراسة، فإن المنشآت التي لا تتبع تفصيلات واضعي السياسات في إعداد تقارير الأداء يرأسها مدراء تنفيذيون يتمتعون بحوافز قائمة على الانصاف والتعويض وأمان وظيفي أقل. كما تستنتج أن المنشآت التي لديها مكاسب

وخسائر غير محققة أكبر للأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) تكون أقل احتمالاً لاستخدام تقارير الأداء.

- دراسة (Fernández, & Arana, 2010) بعنوان:

Effects Of Comprehensive Income On ROE In A Context Of Crisis: Empirical Evidence For IBEX-35 Listed Companies (2004-2008)

دراسة اختبارية تهدف لتقييم أثر الدخل الشامل على العائد على حقوق الملكية مقارنةً بصافي الدخل للفترة (2004-2008)، على عينة تتألف من 35 شركة إسبانية مدرجة في السوق، وللتحقق من وجود أثر للدخل الشامل على العائد على حقوق الملكية في فترة الأزمة المالية العالمية . أظهرت النتائج وجود تأثير هام إحصائيًا على العائد على حقوق الملكية محسوبًا وفقًا للدخل الشامل بدلًا من العائد محسوبًا وفقًا لصافي الدخل حيث تم ملاحظته في ثلاث سنوات من فترة الدراسة خاصةً في سنة 2008 عندما حدث انخفاض كبير في العائد على حقوق الملكية محسوبًا وفقًا للدخل الشامل حيث كان أقل من العائد على حقوق الملكية، و من الممكن أن تسهم النتيجة في المناقشة الدولية بشأن الحاجة إلى إدراج قياسات أخرى لأداء الشركات أوسع من صافي الدخل التقليدي في نسب معينة من التحليل المالي.

- دراسة (Almazari, 2011) بعنوان:

Financial performance evaluation of some selected Jordanian commercial banks

دراسة تقييمية هدفت لقياس الأداء المالي لعينة تتألف من سبعة بنوك تجارية أردنية للفترة

(2009-2005)، حيث درست ذلك على أساس المتغيرات والنسب المالية. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار البسيط لتقدير أثر المتغيرات المستقلة وتمثل بحجم البنك وإدارة الأصول والكفاءة التشغيلية، على الأداء المالي (المتغير التابع) ويتمثل بالعائد على الأصول وحجم دخل الفوائد. ووجدت نتائج هذه الدراسة أن البنوك التي تملك إجمالي ودائع وائتمانات وأصول وحقوق مساهمين أعلى، ليس من الضروري أن ينعكس بربحية أعلى، كما وجدت أن هناك ارتباط إيجابي بين الأداء المالي وحجم الأصول ومدى استغلالها والكفاءة التشغيلية. وأوصت الدراسة بإمكانيتها لمساعدة مدراء البنوك لتحسين الأداء المالي ووضع سياسات بهدف تعزيز سلامة عملياتها.

- دراسة (Humayun Kabir, & Laswad, 2011) بعنوان:

Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence

هدفت هذه الدراسة للتحقيق في خصائص كل من صافي الدخل و إجمالي الدخل الشامل للشركات المدرجة في السوق النيوزيلندي للأوراق المالية، حيث ركزت على أربعة خصائص هي الثبات والتغير والقدرة التنبؤية وأهمية القيمة. اتبعت الدراسة تصميم بحثي مقطعي فجمعت البيانات من القوائم المالية للشركات المدرجة للعام 2010 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 1، ولاختبار خصائص الثبات والتغير والقدرة على التنبؤ تم الاستناد إلى انحدارات المربعات الصغرى العادية (OLS) لعينة تتألف من 86 شركة مدرجة، و 81 شركة لاختبار خاصية أهمية القيمة. وجاءت أهم نتائج الدراسة بأن صافي الدخل من الممكن أن يكون أكثر ثباتاً من إجمالي الدخل الشامل حيث يحتمل أن يفسر العائد على الأسهم بشكل أفضل، كما أنه يوجد فرق كبير بينهما في القدرة على التنبؤ، حيث أن

الدخل الشامل لديه قدرة إضافية على التنبؤ بمستقبل صافي الدخل قبل سنة واحدة ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، ووجد أن الدخل الشامل الاخر ليس ذو قيمة إضافية.

- دراسة (Lin, & Rong, 2012) بعنوان:

Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management :

سعت هذه الدراسة للتحقق إذا كان الإفصاح عن الدخل الشامل الاخر في القوائم المالية يعزز من شفافية الشركات بشكل فعال مما يؤدي إلى الحد من إدارة الأرباح، حيث طبقت الدراسة مسحا للبيانات التابعة لعينة تتكون من 391 شركة من أصل أكثر من 860 شركة مدرجة في سوق أسهم شنغهاي- الصين لعام 2009، و تم استثناء شركات التمويل والتأمين والشركات التي كانت بياناتها غير مكتملة، والشركات التي كان الدخل الشامل الاخر لديها يساوي صفر. وأظهرت أبرز النتائج أن الدخل الشامل الاخر يلعب دورًا هامًا وله أثر كبير على إدارة الأرباح، حيث وجد أن العلاقة بينهما عكسية، أي أنه عند الإفصاح عن الدخل الشامل الاخر من الممكن أن يقلل من ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ويزيد من شفافتها ويكون أداؤها أكثر وضوحًا.

- دراسة (رابعة، 2013) بعنوان:

"إدارة رأس المال العامل و آثارها على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية السعودية المساهمة العامة":

اهتمت هذه الدراسة الى بيان اثر ادارة راس المال العامل على مقاييس الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية خلال الفترة 2000-2010، حيث تم اختيار 15 شركة و استخدام مقاييس الاداء المالي وهما معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، و تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد. بينت أبرز نتائج الدراسة وجود أثر سالب ومهم إحصائيًا لإدارة رأس المال العامل على مؤشرات الأداء المالي.

- دراسة (Gazzola, & Amelio, 2014) بعنوان:

Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance?

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة فائدة صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل للتقييم فيما يتعلق باستثمارات الشركات وتقييم الأداء المالي من خلال الدخل الشامل الآخر، ولتحديد إذا كانت الشركات تدرج الدخل الشامل في قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة عنها، فاستخدمت القوائم المالية الموحدة للفترة الممتدة من عام 2010 وحتى 2012 المنشورة على الإنترنت للشركات المدرجة في بورصة الجمهورية التشيكية التي تتبع المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية وقامت باحتساب بعض المؤشرات المالية عن طريق الدخل الشامل مثل العائد على حقوق الملكية باستخدام الدخل الشامل الآخر ونسبة الدخل الشامل الآخر من إجمالي الدخل الشامل ومقارنتها مع القيم المحسوبة بالنسبة لصافي الدخل. أظهرت النتائج أن البيانات المالية للشركات التشيكية ليس لديها ميل لفصل قائمة الدخل إلى قائمتين بدلاً من دمجهم في قائمة واحدة، وتبين أن إجمالي الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي.

- دراسة (Mechelli, & Cimini, 2014) بعنوان:

Is Comprehensive Income Value Relevant and Does Location Matter? A European Study (2014)

هدفت هذه الدراسة للتحقق من الصلة النسبية والقيمة الإضافية لكل من الدخل الشامل والدخل الشامل الاخر في البلدان الأوروبية بعد إلزامها بالتقيد بالمعيار المحاسبي الدولي IAS 1، والذي يتطلب من المنشآت إعداد قائمة الدخل الشامل التي تفصح عن عناصر الدخل الشامل الاخر. تكمن أهمية هذه الدراسة في تقييمها للمعلومات المدرجة في قائمة الدخل الشامل لأنها تعكس أهميتها للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم. وتم جمع البيانات من القوائم المالية لعينة من المنشآت الأوروبية المدرجة في البلدان التي تنتمي للاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011، حيث بلغ حجم العينة 3,377 منشأة تتبع معايير المحاسبة الدولية. وأظهرت النتائج أن صافي الدخل ذو قيمة أكبر من الدخل الشامل حيث أن معامل ارتباط الدخل الشامل الاخر كان أقل من معامل ارتباط صافي الدخل للفترة، كما أن موقع إدراج عناصر الدخل الشامل في القوائم المالية لا يؤثر على أهميتها. و لوحظ وجود فروقات كبيرة في القيمة الإضافية للدخل الشامل بين البلدان قد تكون نتيجة لاختلاف خصائص هذه البلدان من أنظمة وسياسات.

- دراسة (الكبيجي، ابو عواد، 2014) بعنوان:

"قياس اثر استخدام نظام إدارة الجودة الشاملة على تحسين الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظام إدارة الجودة الشاملة على تحسين الأداء المالي للشركة وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل للمجتمع الإحصائي المتمثل بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال توزيع استبانة على 25 شركة تطبق نظام الجودة الشاملة خلال الفترة 2005-2009 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر لاستخدام أبعاد الجودة الشاملة على تحسين الاداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة، وأوصت الإدارات بتبني استخدام نظام الجودة الشاملة والالتزام بأبعاده لأن تحسين الجودة يضمن الاستغلال الأمثل للقوى والمواد والآلات والذي يؤدي الى تخفيض التكاليف مما يحسن الاداء المالي للشركة في المستقبل.

- دراسة (Bratten, et.al, 2016) بعنوان:

Usefulness of Fair Values for Predicting Banks' Future Earnings: Evidence from

Other Comprehensive Income and Its Components

هدفت هذه الدراسة لمعرفة إذا كانت تعديلات القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الاخر بإمكانها التنبؤ بالأداء المستقبلي للبنوك، كما تبحث ما إذا كانت موثوقة هذه التقديرات تؤثر على القيمة التنبؤية لتعديلات القيمة العادلة. تم إجراء الدراسة على عينة من الشركات القابضة للبنوك الأمريكية الحكومية والخاصة للفترة (2001-2013). وجاءت نتائج هذه الدراسة بأن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الاخر بإمكانها التنبؤ بأرباح البنوك قبل سنة أو سنتين، ولكن ليس لجميع الأرباح والخسائر غير المحققة في بنود الدخل الشامل الاخر نفس الأثر على الأرباح في

المستقبل، حيث أن مكاسب وخسائر الاستثمارات المتاحة للبيع مرتبطة إيجابيا بالأرباح المستقبلية، وعلى عكسها فإن مكاسب وخسائر التحوط ترتبط سلبيا بالأرباح المستقبلية. كما تبين من خلال الدراسة أن تعديلات القيمة العادلة وفق بنود الدخل الشامل الاخر تتبأت بربحية البنوك المستقبلية خلال الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، مما يناقض الاتهامات التي وجهت لمحاسبة القيمة العادلة خلال تلك الفترة.

- دراسة (النجار، 2017) بعنوان:

"أثر كل من الاستثمار في الأصول الغير ملموسة والأداء المالي والسياسة المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت هذه الدراسة على اختبار اثر الاصول الغير ملموسة والاداء المالي والسياسة المالية على قيمة المنشأة وتم اختيار 34 شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2016-2014. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد وتحليل المسار لتوضيح العلاقة بين المتغيرات، حيث بينت النتائج أن الشركات العامة الفلسطينية التابعة لقطاع الصناعة سجلت أعلى قيمة في متوسط الاستثمار في الأصول غير الملموسة في حين أن الشركات في قطاع الاستثمار في المتوسط لا تستثمر في الاصول غير الملموسة، وأن الاستثمار في الاصول الغير ملموسة والاداء المالي مقاسا بنسبة التداول والعائد على الأصول ومعدل دوران الاصول والسياسة المالية مقاسة

بنسبة الدين لحقوق الملكية ونسبة توزيع الارباح تؤثر ايجابيا وبشكل جوهري على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- دراسة (عاشور، 2017) بعنوان:

" الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية" دراسة اختبارية هدفت لمعرفة الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية طبقية من الشركات المدرجة في السوق والبالغ عددها 247 شركة، فتألفت العينة من 62 شركة من القطاعات الثلاثة (المالي والخدمي والصناعي). وتم تحليل بيانات الدراسة المستخلصة من القوائم المالية المنشورة للشركات المشمولة بالعينة للفترة (2015-2012)، واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي كالتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية. أما لاختبار فرضيات الدراسة استخدم أسلوب التوزيع الطبيعي ومصفوفة ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي. وجاءت أهم نتائج الدراسة بأنه على مستوى العينة كوحدة واحدة هناك أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية، وكانت القيمة التراكمية للبنود سالبة في 37% من شركات العينة وموجبة في 34% منها، أما في باقي الشركات كانت صفراً، فأوصت بأن تفرض الجهات الرسمية المختصة على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي بضرورة عرض قوائمها المالية وقائمة الدخل الشامل وفقاً لما تنص عليه المعايير الدولية مع فرض غرامات على الشركات المخالفة لما له من أثر جيد على تحقق الإفصاح.

(2-3) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة، والتي تناولت موضوع الدخل الشامل الاخر والأداء المالي ومتغيرات أخرى في مختلف القطاعات. تتميز هذه الدراسة في:

- حداثة الفترة التي تمتاز بها الدراسة حيث تشمل الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016.
- على حد علم الباحثة، لم تتطرق دراسات سابقة تحديد الأثر المترتب للدخل الشامل الاخر على الأداء المالي متمثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
- تمتاز الدراسة الحالية في سعيها لتحديد اختلاف قيم الدخل الشامل الاخر بين البنوك التجارية الأردنية وإظهار وزنه المتزايد في الأداء المالي.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

(1-1) : منهج البحث المستخدم

(2-1) : مجتمع الدراسة

(3-1) : عينة الدراسة

(4-1) : أداة الدراسة

(5-1) : متغيرات الدراسة

(6-1) : إجراءات الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة المستخدمة، مجتمع الدراسة وعينتها، مصادر جمع البيانات، متغيرات الدراسة، والإجراءات المستند إليها في تحليل البيانات.

(1-3) منهج البحث المستخدم

اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة اختبارية من واقع البيانات المالية المنشورة للبنوك محل عينة الدراسة، وذلك لتغطية الجانب العملي من هذه الدراسة لاختبار فرضياتها وإجابة عن أسئلتها للوصول إلى النتائج.

(2-3) مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2016-2012) وعددها 13 بنكاً.

(3-3) عينة الدراسة

العينة المستخدمة في الدراسة هي عينة قصدية مبنية على المسح الشامل لكافة البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها 13، والتي تستوفي الشروط التالية:

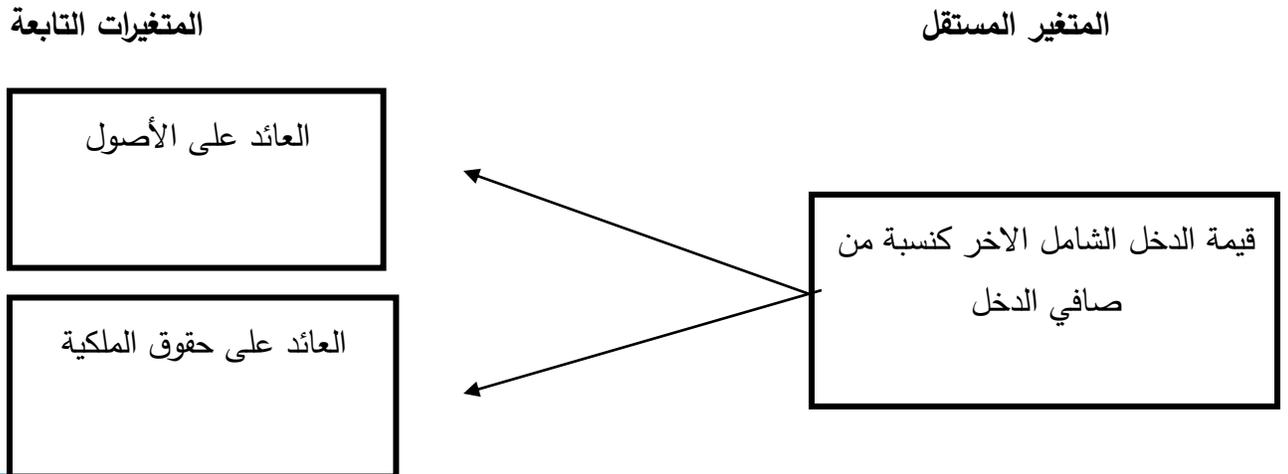
- أن تكون عملياتها مستمرة خلال سنوات الدراسة (2016-2012).
- أن تكون المعلومات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة متوفرة في القوائم المالية طوال فترة الدراسة.

(4-3) أداة الدراسة

- تم جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة للبنوك التجارية الأردنية من القوائم المالية الموجودة الخاصة بها في سوق عمان المالي.
- كما اعتمدت الباحثة على المصادر في جمع المعلومات:
- الكتب والدراسات السابقة والمجلات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

(5-3) متغيرات الدراسة

الشكل (3-1) : نموذج الدراسة



$$Y1 = a + b1 x$$

$$Y2 = a + b2 x$$

Y1	المتغير التابع الأول: العائد على الأصول
Y2	المتغير التابع الثاني: العائد على حقوق الملكية
X	المتغير المستقل: قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل
b	معامل الارتباط
a	مقدار ثابت

(3-6) إجراءات الدراسة

سوف تستخدم الباحثة المعادلات التالية لقياس المتغير المستقل للدراسة:

- قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل = الدخل الشامل الاخر / صافي الدخل.

حيث تم احتساب الدخل الشامل الاخر كنسبة مئوية من صافي الدخل لضمان تجانس العينة بعد أخذ المتغيرات التابعة التي تمثل مؤشرات الاداء المالي بعين الاعتبار نظرًا لأن قيمهم تمثل نسب مئوية.

ولقياس المتغيرات التابعة :

الأداء المالي، وسوف يتم قياسه من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية:

- العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

- العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

وبعد الانتهاء من عملية قياس متغيرات الدراسة ستستخدم الباحثة اختبار T لاختبار الفرضية الأولى، ونموذج الانحدار البسيط الوارد ضمن برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة الثانية والثالثة لتحديد الأثر بين متغيراتها.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

(1-4) : مقدمة

(2-4) : عرض البيانات

(3-4) : اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

(4-4) : مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

(5-4) : اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

(1-4): مقدمة

بعد جمع البيانات التي تم استخلاصها من القوائم المالية الخاصة بعينة الدراسة، وبناء على ما تم الاستناد عليه في الفصل السابق من أساليب إحصائية، تم تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج لبنوك العينة، ويشمل هذا الفصل على ثلاثة محاور رئيسية، يتعلق المحور الأول بعرض بيانات الدراسة وتحليل تلك البيانات تحليلًا وصفيًا من خلال مجموعة المقاييس الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري، أما المحور الثاني فيتعلق باختبار العلاقة الارتباطية من خلال استخدام التحليل مصفوفة ارتباط بيرسون، أما الثالث فيقوم في اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار البسيط بالإضافة إلى احتساب واختبار T للعينة الواحدة، وذلك من خلال استخدام الرزمة الإحصائية **SPSS**.

(2-4): عرض البيانات

جدول 1 : صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2012-2016)

صافي الدخل NI		إجمالي الدخل الشامل TCI		جدول (1)	
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اسم البنك	#
71,362,990.0	238,368,800.0	81,268,588.2	142,721,600.0	البنك العربي	1
1,853,777.7	13,175,717.0	1,839,974.9	13,272,986.8	المؤسسة العربية المصرفية JOD	2
4,618,056.2	39,334,430.0	15,886,591.1	52,466,530.2	بنك الأردن	3
4,185,582.6	39,303,514.0	5,063,019.6	37,275,941.6	بنك القاهرة عمان	4
15,017,982.9	22,518,419.6	20,521,555.4	20,989,736.4	بنك المال الأردني	5
5,397,935.1	8,687,466.6	5,137,127.4	8,019,301.8	البنك التجاري الأردني	6
7,480,159.0	42,040,985.0	8,146,083.1	42,822,521.6	البنك الأردني الكويتي	7
10,316,785.0	20,623,610.8	10,224,716.6	20,530,513.0	البنك الأهلي الأردني	8
11,774,495.5	118,214,623.4	16,060,627.7	84,480,029.4	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	9
4,231,869.0	20,369,150.0	3,685,685.4	19,415,753.8	بنك الاستثمار العربي الأردني	10
1,807,656.7	13,093,104.6	2,417,067.6	13,697,576.2	البنك الاستثماري	11
2,495,401.5	8,370,886.6	2,490,717.9	8,373,552.8	بنك سوسيتة جنرال - الأردن	12
6,000,718.6	24,362,250.4	5,772,866.1	24,995,535.6	بنك الاتحاد	13
11,272,570.0	46,804,842.9	13,731,893.9	37,620,121.5	المتوسط العام	

المرجع: البيانات المالية من التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية للفترة ما بين (2012-2016) مأخوذة من

موقع سوق عمان المالي ضمن الملحق (1).

يوضح الجدول (1) البيانات المستخدمة في احتساب قيمة الدخل الشامل الاخر كمتغير مستقل

خلال الفترة من 2012 إلى 2016، فالعامود الأول يبين متوسط قيمة إجمالي الدخل الشامل،

والعامود الثاني متوسط قيمة صافي الدخل الذي حققته البنوك التجارية خلال نفس الفترة.

تؤثر قيم الدخل الشامل الاخر بما يحدث من ارتفاع وانخفاض في قيم الدخل الشامل، فعلاوةً على تحديده إجمالي التغيير في دخل المنشأة، فهو ينجم عن أحداث غير تشغيلية خارجة عن إرادة الملاك ومستقلة عن استثماراتهم مثل فروقات ترجمة عملات أجنبية، وإعادة تقييم الأصول، وهو المسؤول عن انحراف قيم الدخل الشامل عن صافي الدخل.

يبين الجدول تباينًا واضحًا في قيم متوسط الدخل الشامل (صافي الدخل مضافًا إليه الدخل الشامل الاخر) بين بنوك العينة، أعلاها البنك العربي بقيمة 142,721,600 دينار، يليه بنك الإسكان 84,480,029.4 دينار، وأقلها البنك التجاري الأردني 8,019,301.8 دينار، وبنك سوسيتة جنرال 8,373,552.8 دينار، والمتوسط العام لبنوك العينة بلغ 37,620,121.5 دينار.

يعكس التباين في قيم الدخل الشامل مبررًا لاهتمام الباحثة نتيجة لكبر حجمه البالغ 13,731,893.9 دينار، والذي يعود في أسبابه لما يرافقه من قيم مختلفة لصافي الدخل والدخل الشامل الاخر، حيث وُجد أن 54% من البنوك لديها متوسط الدخل الشامل يفوق متوسط صافي الدخل مثل بنك الأردن بإجمالي دخل شامل 52,446,530.2 دينار، مقارنة بصافي دخل 39,334,430 دينار، وتتكرر هذه الظاهرة في بنك الاتحاد والبنك التجاري الأردني وغيرهم. يعبر الفرق الموجب بين الدخل الشامل وصافي الدخل عن وجود مكاسب أو أرباح غير محققة للفترة، وقد يكون لها تأثير إيجابي في حال تحققها لاحقًا.

أما في الجزء الاخر من البنوك ونسبتهم 46%، فقد كان الفرق بين قيم الدخل الشامل وصافي الدخل سالبًا، فالبنك العربي لديه متوسط دخل شامل بقيمة 142,721,600 دينار مقارنة بمتوسط صافي

دخل 238,368,800 دينار، وكذلك كان الحال في بنك الإسكان وبنك القاهرة عمان وغيرهم ولكن بفروقات أقل.

فكلما كان الفرق سالبا بين الدخل الشامل مطروحاً منه صافي الدخل، قد يضع البنوك أمام صعوبات ومخاطر تشغيلية في حال تحقق تلك الخسائر في الفترات اللاحقة وعدم أخذها بعين الاعتبار، وهو دليل ضعف في إدارة الاستثمارات والأصول والالتزامات والعمليات التشغيلية المرتبطة بها إذا استمرت لفترة طويلة في نفس الاتجاه، نتيجةً لذلك يتوجب الأمر زيادة الاهتمام بالعناصر التي تمثل الفرق بين الدخل الشامل وصافي الدخل والتي تعرف بالدخل الشامل الآخر لإعطاء البنوك وقتاً كافياً لتحسين أداءها وتقليل الضرر ومخاطره المحتملة مستقبلاً.

كما تمثل الفروقات الواردة في الجدول إشارات تحذيرية للبنوك التجارية، وترى الباحثة ضرورة أخذها بعين الاعتبار لإيصالها إلى حالة من الاستقرار والشفافية أمام حملة الأسهم خصوصاً في حالة البنوك التي حققت فروقات سالبة.

جدول 2 : الدخل الشامل الاخر والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2012-2016)

العامود الثاني: المتغير التابع				العامود الأول : المتغير المستقل				جدول (2)
العائد على حقوق الملكية ROE		العائد على الأصول ROA		نسبة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل		الدخل الشامل الاخر OCI		
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1.58%	6.42%	0.30%	0.96%	22.68%	-44.15%	26,731,733.6	-95,647,200.0	البنك العربي
2.25%	7.36%	0.37%	1.07%	0.54%	0.76%	65,770.6	97,269.8	المؤسسة العربية المصرفية JOD
1.53%	12.84%	0.17%	1.93%	37.10%	26.79%	14,549,706.9	13,132,100.2	بنك الأردن
2.11%	14.43%	0.22%	1.75%	9.40%	-4.99%	3,883,691.1	-2,027,572.4	بنك القاهرة عمان
5.10%	7.73%	0.83%	1.26%	343.57%	-158.73%	5,745,572.9	-1,528,683.2	بنك المال الأردني
4.40%	6.82%	0.43%	0.72%	23.53%	-11.97%	997,375.1	477,655.6	البنك التجاري الأردني
2.54%	10.24%	0.38%	1.65%	4.47%	1.80%	1,863,898.5	781,536.6	البنك الأردني الكويتي
3.41%	6.98%	0.45%	0.83%	3.40%	0.37%	437,080.2	-93,097.8	البنك الأهلي الأردني
1.13%	11.30%	0.10%	1.60%	7.21%	-29.02%	5,835,391.5	-33,734,594.0	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
1.11%	10.94%	0.17%	1.46%	8.43%	-4.01%	1,826,108.0	-953,396.2	بنك الاستثمار العربي الأردني
0.57%	8.99%	0.05%	1.64%	6.84%	4.23%	851,556.0	604,471.6	البنك الاستثماري
1.23%	7.56%	0.18%	1.05%	0.39%	0.04%	40,421.7	2,666.2	بنك سوسيتة جنرال - الأردن
1.57%	9.12%	0.15%	1.16%	3.14%	3.08%	563,024.0	633,285.2	بنك الاتحاد
2.19%	9.29%	0.29%	1.31%	36.21%	-16.60%	4,876,256.2	-9,096,581.4	المتوسط العام

المرجع: البيانات المالية من التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية للفترة ما بين (2012-2016) مأخوذة من موقع سوق عمان المالي ضمن الملحق (1).

يبين الجدول (2) المتغير المستقل للدراسة الدخل الشامل الاخر، و المتغيرات التابعة متمثلة بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منهم. تعكس قيم الانحراف المعياري في العامود الأول عدم ثبات الدخل الشامل الاخر خلال سنوات الدراسة، أعلاها بنك الأردن بمتوسط 13,132,100.2 دينار وانحراف 14,549,706.9 دينار وأقلها في البنك العربي بمتوسط -95,647,200 دينار وانحراف 26,731,733.6 دينار، وبلغ

المتوسط العام لمجموع البنوك 9,096,581.4 - دينار، وبانحراف معياري 4,876,256.2 دينار معبراً عن حالة عدم الثبات.

بلغت نسبة عدد بنوك الدخل الشامل الاخر فوق المتوسط العام للانحراف المعياري %31 ، واخرى تحت المتوسط العام بنسبة %69 . فالدخل الشامل الاخر تحت المتوسط يثير شكوكاً حول وجود مخاطر تحقق خسائر مستقبلاً مرتبطةً بعدم اتباع أساليب إدارية ملائمة خاصة بالتحوط من ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة أو العملات المختلفة، وضعف في إدارة الاستثمارات.

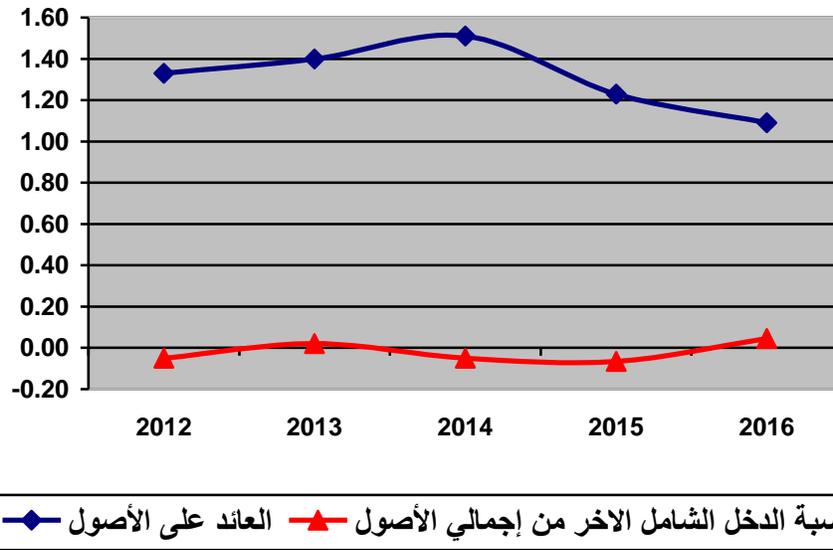
يبين الجدول وجود سبعة بنوك تمتلك قيم موجبة للدخل الشامل الاخر، معبرةً عن مكاسب غير محققة لفترة الدراسة، وآثار إيجابية محتملة لاحقاً. و تمتلك بقية البنوك قيم سالبة، مشيرةً إلى وجود خسائر شاملة أخرى، مما يستوجب عليها اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتفاديها قبل أن يتم تحققها والاعتراف بها في قائمة الأرباح و الخسائر.

ويبين الجدول تفاوتاً في قيم الأداء المالي فالمتوسط العام للعائد على الأصول %1.31 ، وانحرافه %0.29، أما المتوسط العام للعائد على حقوق الملكية %9.29 وانحرافه %2.19 . يدل ارتفاعهما على وجود كفاءة أعلى في إدارة واستغلال الأصول ويجعل من أسهمها ذات جاذبية أكبر للمستثمرين.

تترافق حالات ارتفاع كل من الدخل الشامل الاخر ونسب الأداء في بعض البنوك مما يشير إلى وجود أنشطة أخرى غير تشغيلية مربحة إلى جانب سياسات إدارية ناجحة. وحقق البعض الاخر من البنوك خسائر في الدخل الشامل الاخر وانخفاضاً في الأداء المالي، نتيجة صعوبات متعلقة بإدارة الأنشطة الغير تشغيلية واتباعها سياسات مالية واستثمارية تحتاج لإعادة النظر، ويظهر الجدول

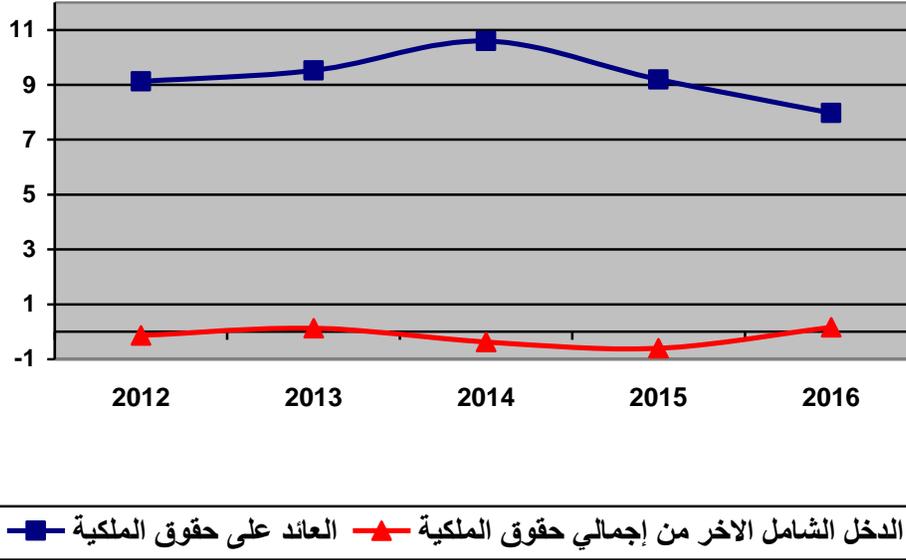
أيضًا وجود بنوك متباينة بنسبة %54 في كل من الاداء المالي والدخل الشامل الاخر بحيث ترتفع إحداهما وتنخفض الاخرى ، مما يشير إلى ضرورة زيادة الاهتمام بأداء الدخل الشامل الاخر لإيجاد ترابط إيجابي بينهما.

الشكل (1-4) مسارات العائد على الأصول ونسبة الدخل الشامل الاخر مقسومًا على إجمالي الأصول للبنوك التجارية الأردنية (2012-2016)، نسب مئوية



يبين الرسم البياني السابق عرضًا لمسارات كل من العائد على الأصول والدخل الشامل الاخر كنسبة من إجمالي الأصول لبنوك العينة، و يلاحظ أن قيمة الدخل الشامل الاخر قد تذبذبت بنطاق ضيق خلال مدة الدراسة وحقق كل منهما ارتفاعًا خلال الفترة (2012-2013)، إلا أن العائد على الأصول استمر بالارتفاع في عام 2014 ليبلغ أعلى قيمة له %1.51، بينما أخذ مسار متغير الدخل الشامل الاخر في الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له %0.051- خلال نفس العام.

الشكل (2-4) مسارات بين العائد على حقوق الملكية ونسبة الدخل الشامل الاخر مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية (2012-2016)، نسب مئوية



يعرض الرسم البياني السابق مسارات كل من العائد على حقوق الملكية و الدخل الشامل الاخر كنسبة من إجمالي حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة، ويلاحظ أن مسار كل منهما كان إلى حد ما عكسيًا، ففي الفترة (2012-2013) كان مسار كل من المتغيرين في ارتفاع، أما في الفترة (2013-2016) أخذ المتغيران مسارًا عكسيًا، ففي الوقت الذي ارتفع فيه العائد على حقوق الملكية كان الدخل الشامل الاخر في انخفاض، ففي عام 2014 كان العائد على حقوق الملكية قد بلغ أعلى قيمة له 10.60%، أما الدخل الشامل الاخر بلغ أعلى مستوى له في عام 2016 حيث كان 0.165% .

(3-4): اختبار التوزيع الطبيعي

لمعرفة فيما إذا كانت تتوفر الشروط المتعلقة بملائمة بيانات الدراسة لإجراءات التحليل الإحصائي من خلال اختبار توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً والتأكد من عدم الحاجة إلى اللجوء إلى اختبارات تحليل البيانات التي تحمل خاصية التوزيع غير الطبيعي عن طريق الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية (Bagozzi & Yi, 1988) وذلك من أجل التمكن من إجراء اختبار T للعينة الواحدة، وتحليل الانحدار البسيط، لذلك تم اختبار متغيرات الدراسة كافة من حيث اتصافها بالتوزيع الطبيعي من خلال اختبار *Kolmogorov-Smirnov*، وعليه كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

<i>Sig</i>	<i>Variables</i>	صفة المتغير
0.200	معدل العائد على الأصول (ROA)	متغير
0.200	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	
0.142	قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل (X)	مستقل

يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي من خلال اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لمتغيرات الدراسة، وللتأكد من اتباع متغيرات الدراسة التوزيع الطبيعي فإنه يجب أن تكون قيمة الاحتمال (*Sig*) أكبر من (0.05)، حيث يلاحظ من مخرجات الجدول رقم (3) أن قيمة (*Sig*) لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (0.05) الأمر الذي يشير إلى توفر شرط التوزيع

الطبيعي في متغيرات الدراسة كافة، مما يمكن الباحثة من استخدام تحليل اختبار T للعينة الواحدة وتحليل الانحدار البسيط.

(4-4): مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

يقدم الجدول التالي مصفوفة ارتباط بيرسون من أجل تحديد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الدراسة على النحو الآتي :

جدول (4): نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

<i>ROE</i>	<i>ROA</i>	<i>X</i>	<i>Variable</i>
		<i>I</i>	<i>X</i>
	<i>I</i>	0.384**	<i>ROA</i>
<i>I</i>	0.697**	0.381**	<i>ROE</i>

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يعرض الجدول رقم (4) النتائج الإحصائية لمصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة والمتمثلة بكل من (X) والتي تشير الى قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل كمتغير مستقل، ROA والتي تشير الى العائد على الأصول، ROE والتي تشير الى العائد على حقوق الملكية)، ويتضح ما يلي:

1. توجد علاقات طردية ذات دلالة إحصائية فيما بين قيمة الدخل الشامل الاخر وبين الأداء المالي، حيث حصلت أعلى قيمة ارتباط بين قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل مع العائد على الاصول وبلغت (0.384) والتي تدل على وجود علاقة طردية قوية وتعني

كلما زادت نسبة تغير قيمة الدخل الشامل عن صافي الدخل ارتفع العائد على الاصول، في حين بلغت ادنى قيمة ارتباط (0.381) بين قيمة الدخل الشامل كنسبة من صافي الدخل وبين العائد على حقوق الملكية، وتعتبر هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية.

2. كما توجد علاقة طردية قوية جداً ذات دلالة إحصائية بين مؤشري الأداء المالي حيث بلغت هذه القيمة (0.697)، بين كل من العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية.

(4-5): اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى H_0 : لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل بين البنوك التجارية الأردنية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

ولأجل اثبات أو نفي هذه الفرضية "الرئيسية الأولى تم الاعتماد على اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- Test)، وقد اعتمدت الباحثة على قيمة المتوسط الحسابي من أجل تحديد فيما إذا كان هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية من خلال النظر إلى قيمة μ التي تشير إلى معامل الوسط الحسابي لمتغير الدراسة المستقل وهو قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل في البنوك التجارية الأردنية، حيث يكون هناك اختلاف في حال وجود اختلاف عن قيمة المتوسط الافتراضي $(\mu = -7.72)$ الأقل في عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة، فيؤكد الاختلاف وجود ارتفاع في قيم الدخل الشامل الاخر للعينة عن المتوسط الافتراضي. ومن أجل معرفة فيما إذا كانت هذه النتائج ذات دلالة إحصائية تم الاعتماد على قيمة T وقيمة sig ، فإذا كانت T المحسوبة أكبر من T الجدولية فذلك يدل على وجود دلالة إحصائية، وللتأكيد يمكن النظر إلى "قيمة sig ".

جدول (5) نتائج اختبار $One\ Sample\ T-Test$ لوجود اختلاف في الدخل الشامل الاخر في البنوك الأردنية

Reject Ho	Mean	S -Diviation	T - Distribution Table	T - Statistics	Df	Sig
	-0.166	0.976	1.669	62.390	64	0.000

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل فيما يتعلق بالدخل الشامل الاخر بين البنوك التجارية الأردنية،

وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي قد بلغ (-0.166) وهو أكبر من المقياس الافتراضي $(\mu$

$\geq -7.72)$ والذي تم وضعه من قبل الباحثة.

وأثبتت نتائج اختبار T للعينة الواحدة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين المتوسط الحسابي (-0.166) ومتوسط المقياس الافتراضي ($\mu = -7.72$)، حيث بلغت قيمة المعنوية (sig) (0.000) وهي اقل من (5%)، وأيضاً بلغت قيمة T المحسوبة (62.390) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (1.669)، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية فيما يخص الدخل الشامل الآخر بين البنوك التجارية الأردنية. أما فيما يتعلق بفرضيات الدراسة الرئيسية المتبقية قامت الباحثة بالاستعانة بأسلوب الانحدار البسيط، وذلك بالاعتماد على مستوى المعنوية Sig لقبول أو رفض الفرضيات، حيث يجب أن تكون قيمة مستوى Sig أقل من 5% حتى يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لقيمة الدخل الشامل الآخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (6): نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثانية

$X (\beta)$	$Constant \beta$	β Standardized Coefficients	T - statistics	Sig
0.002	0.013	0.384	3.300	0.002
R Square = 0.147		$Adjusted$ R Square = 0.134		
$Model$ F test		=	10.887	

يعرض الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار البسيط لقيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية، وتبين النتائج أن القيمة β *Standardized Coefficients*، قد بلغت (0.384) والتي تدل على قوة تأثير قيمة الدخل الشامل الاخر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الاصول، كما بينت نتائج الدراسة أن القيمة المعنوية أقل من (5%)، حيث بلغت قيمتها (Sig = 0.002)، وتبعاً لقاعدة القرار تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية.

كما وتم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار اعلاه، بالأخذ في عين الاعتبار قيمة (Adjusted R Square) معامل التحديد المعدل وبالبالغة (0.134) والتي تشير إلى القدرة على تفسير التغيرات الحاصل في الاداء المالي فيما لو تم اعتماد مقياس العائد على الاصول من خلال قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل للبنوك التجارية الأردنية. وبناءً على تحليل الانحدار البسيط أعلاه تصاغ معادلة الانحدار الخطي التي تمثل نموذج التنبؤ بالعائد على الاصول للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي فيما لو تم اعتماد قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$ROA = 0.013 + (0.002 * X) + e$$

حيث أن:

ROA: تشير إلى الاداء المالي مقاساً بالعائد على الاصول.

X: تشير إلى قيمة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل.

e: هامش الخطأ.

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لقيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (7): نتائج اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثالثة

$X (\beta)$	$Constant \beta$	β Standardized Coefficients	T- statistics	Sig
0.013	0.095	0.381	3.274	0.002
$R Square = 0.145$		$Adjusted R Square = 0.132$		
$Model F test$		$= 10.716$		

يعرض الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار البسيط لنسبة تغير قيمة الدخل الشامل الاخر عن صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية، ونبين النتائج أن القيمة β *Standardized Coefficients*، قد بلغت (0.381) والتي تدل على قوة تأثير قيمة الدخل الشامل الاخر على الاداء المالي مقياساً بالعائد على حقوق الملكية، كما بينت نتائج الدراسة أن القيمة المعنوية أقل من (5%)، حيث بلغت قيمتها (Sig = 0.002)، وتبعاً لقاعدة القرار تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية.

كما تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة (Adjusted R Square) معامل التحديد المعدل والبالغة (0.132) والتي تشير إلى القدرة على تفسير التغيرات

الحاصلة في الأداء المالي فيما لو تم اعتماد مقياس العائد على حقوق الملكية من خلال قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل للبنوك التجارية الأردنية.

وبناءً على تحليل الانحدار البسيط أعلاه تصاغ معادلة الانحدار الخطي التي تمثل نموذج التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي فيما لو تم اعتماد قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل فقط كدالة لهذا التنبؤ بالشكل الرياضي التالي:

$$ROE = 0.095 + (0.013 * X) + e$$

حيث أن:

ROE: تشير إلى الاداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية.

X: تشير إلى قيمة الدخل الشامل الاخر كنسبة من صافي الدخل.

e: هامش الخطأ.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

➤ (1-5) نتائج الدراسة

➤ (2-5) التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

(1-5): نتائج الدراسة

بناء على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1. يوجد اختلاف واسع وذو دلالة إحصائية لقيم الدخل الشامل الآخر بين البنوك التجارية الأردنية، فأعلى قيمة حققها بنك الاردن بلغت 13,132,100.2 دينار أردني، وأقل قيمة في البنك العربي بواقع 95,647,200- دينار أردني وفقاً للجدول 2، ويمكن إعزاء هذه النتيجة حسب رأي الباحثة إلى أن طبيعة عمل البنوك التجارية يجعلها مضطرة ولا يوجد أمامها أي مجال إلى عدم التعامل وبدرجات متفاوتة مع بنود الدخل الشامل الآخر ضمن قائمة الأرباح والخسائر، متمثلة في تغيرات عوائد استثمارات الادوات المالية وإعادة تقييم الاصول المتاحة للبيع وفروقات العملات الأجنبية، و السياسات المالية المتبعة من قبل إدارات البنوك. ومن الجدير ذكراً أن أي من الدراسات السابقة لم تقم بالتوصل إلى هذه النتيجة حيث اكتفت بعض الدراسات السابقة المعروضة بدراسة الفرق ما بين نسب الأداء المالي حسب القوائم المالية وبين نسب الأداء المالي وفقاً لبنود الدخل الشامل الأخرى، ولم يتطرق أي منها إلى دراسة الاختلاف في قيم الدخل الشامل الآخر بين البنوك.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر على العائد على الأصول للبنوك التجارية الأردنية، ويمكن إعزاء هذه النتيجة إلى الوزن المتزايد لبنود الدخل الشامل الآخر. والتي بات وجودها ذو أهمية لجميع أصحاب المصالح المختلفة سواء كانوا مودعين أو ملاك أو جهات تشريعية، الأمر الذي يجعل قيمة الدخل الشامل الآخر مؤشراً للربحية وكفاءة البنوك على إدارة أصولها بالشكل الأمثل، مما يعكس أثره على الأداء المالي بشكل عام وعلى العائد على الأصول بشكل خاص، وهذا يعطي انطباع على الوزن المتزايد الذي أصبح يمثله الدخل الشامل الاخر على أداء البنوك التجارية الأردنية والذي لم يعد بالإمكان تجاهله. ومن الجدير نكراً أن أي من الدراسات السابقة لم تقم بالتوصل إلى هذه النتيجة حيث قامت بعض الدراسات السابقة بقياس أثر الدخل الشامل الآخر على عوائد السوق بشكل عام متمثلة بالعائد على السهم.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الدخل الشامل الاخر على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية، ويمكن إعزاء هذه النتيجة إلى الوزن المتزايد لبنود الدخل الشامل الآخر، والتي بات وجودها ذو أهمية خاصة للملاك والجهات التشريعية ، فهو مصدر مهم للأرباح ووسيلة تعظيم ثروة المالكين وأصبح من غير الممكن تجاهله. ولكون البنوك تسعى كغيرها من الشركات إلى تحقيق مبدأ الاستمرارية وتعظيم ثروة مالكيها كأهم أهدافها الرئيسية، يجعل من الدخل الشامل الآخر موضع اهتمام متزايد. ومن الجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع نتائج دراسة (Gazzola, & Amelio, 2014) التي توصلت إلى أن الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي للمنشآت.

(2-5): توصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بناء على نتائج الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1. حث الجهات الرسمية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق عمان المالي مثل هيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات بزيادة وعي إدارات الشركات على أهمية مفهوم الدخل الشامل الآخر.
2. حث إدارات الشركات المساهمة العامة على الاهتمام بإعادة تقييم أصولها الثابتة والإفصاح عن الفروقات الناتجة في بنود الدخل الشامل الآخر لكونها جزء مهم من رأس مالها وما لذلك من أثر هام لأصحاب المصالح المختلفة وجودة الإفصاح عن الأرباح.
3. وضع القوانين التي تلزم البنوك التجارية بالإفصاح عن جميع بنود الدخل الشامل الآخر.
4. إجراء دراسات مستقبلية لتقييم الأثر النسبي للدخل الشامل الآخر على الأداء المالي في قطاعات أخرى.
5. إجراء دراسات أخرى تقوم على قياس الفروقات بين صافي الدخل و الدخل الشامل الآخر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الجعارات، خالد(2015). "مختصر معايير المحاسبة الدولية(2015)". ورقة، الجزائر، مطبعة قاصدي مرياح.
- حداد، فايز (2007). "الإدارة المالية". (1)، عمان، مطابع الدستور التجارية.
- الحسيني، فلاح؛ الدوري، مؤيد (2000)، "إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر". عمان، دار وائل للنشر.
- حنان، رضوان حلوة (2013). "مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية". عمان، دار وائل للنشر.
- الخطيب، محمد محمود (2009). "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات". عمان، دار حامد للنشر.
- الخطيب، محمد (2010). "العوامل المؤثرة على الأداء المالي"، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد.

- الخفش، رياض حسام الدين (2015). "استخدام نظرية الوكالة في دراسة أثر أداء الشركة وهيكل الملكية على المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة في الأردن". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- رباحة، موفق (2013). "إدارة رأس المال العامل وآثارها على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 7. (1). 1-29.
- دادن، عبد الوهاب، وحقصي، رشيد (2011). "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، 7. (2). 24-37.
- دزيت، خديجة، ومبروكة، معطالله (2013). "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة البناء للجموب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.
- الدفاعي، احمد سامي حسب الله (2012). "مفهوم الدخل الشامل وانعكاساته على القيمة السوقية للشركات. دراسة ميدانية".
- سعادة، سميحة (2013). "تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة: الجزائر.

- عامر، محمد (2008). "دراسة في مصداقية العائد على الاستثمار كمؤشر مالي لأسهم الشركات المدرجة في أسواق البورصة". جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد/14 ، ط49.
- صليحة، غريب (2014). "دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصد مرياح، ورقلة.
- عاشور، عمار (2017). "الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسة اختبارية". رسالة ماجستير غير منشورة صادرة عن جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عصام، عباسي (2012). "تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات" ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ورقلة، الجزائر.
- عطية، عبد الرحمن (2011). "المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي". ط1، الجزائر، 218.

- الكبيجي، مجدي وائل، ابو عواد، بهاء (2014). "قياس اثر استخدام نظام ادارة الجودة الشاملة على تحسين الاداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية". مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 32.

- مسعودي، سناء (2015). "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.

- مطر، محمد (2016). "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني"، ط4، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- المطيري، منصور (2011). "تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

- النجار، جميل حسن، (2017). "اثر كل من الاستثمار في الاصول الغير ملموسة والاداء المالي والسياسة المالية على قيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين". المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، المجلد 13، العدد 3، 375-

.404

- النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، ارشد فؤاد، (2008). "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة". (1)، دار اليازوري، عمان: الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Almazari, A. A. (2011). **Financial performance evaluation of some selected Jordanian commercial banks.** *International Research Journal of Finance and Economics*, 68(8), 50-63.

- AlAdham, M., Alaffo, A., Abukhadijeh, M. A., & Qasem, M. F. (2016) "**Tax Evasion and Tax Awareness Evidence from Jordan**" *International Business Research*, 9.12: 65-75.

- Bamber, L. S., Jiang, J., Petroni, K., & Wang, I. Y. (2010). "**Comprehensive Income: Who's Afraid of Performance Statement Reporting?**". *The Accounting Review*, 85(1), 97-126.

- Bagozzi, R., & Yi, Y. (1988). **On the evaluation of structural equation models.** *Journal of the academy of marketing science*, 16, 74-94.

- BERESFORD, D., JOHNSON, L., REITHER, C. (1996). **Is a second income statement needed?** *Journal of Accountancy* 176: 69–72.

- Bratten, B., Causholli, M., & Khan, U. (2016). **Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components.** *Review of Accounting Studies*, 21(1), 280-315.

- Bhunia.A & Mukhuti.S.S & Roy.S.G (2011) "**Financial Performance Analysis- A Case Study**" *Current Research Journal of Social Sciences* 3(3): 269-275, 2011, ISSN: 2041-3246.

- Dastgir, M., & Velashani, A. S. (2008). "**Comprehensive income and net income as measures of firm performance: some evidence for scale effect**". *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 12(1), 123-133.

- Dechow, P., & Schrand, C. (2004). **Earnings quality**. New York: The Research Foundation of CFA Institute.

- Dhaliwal, D., Subramanyam, K. R., & Trezevant, R. (1999). "**Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance?**". *Journal of Accounting and Economics*, 26(1), 43-67.

- Enquist, Karin, & Magnerius, Madeleine, (2014). **A Practical Approach to Other Comprehensive Income: Does Anyone Really Care?**. BSc Thesis within Accounting & Financial Management, Stockholm School of Economics, Department of Accounting.

- Field, A (2001), **Discovering Statistics Using SPSS**, 2nd Ed Sage.

- Fernández, F. S., & Arana, M. M. C. (2010). **Effects of comprehensive income on ROE in a context of crisis: empirical evidence for IBEX-35 listed companies (2004-2008)**. *The International Business & Economics Research Journal*, 9(1), 117.

- Financial Accounting Standards Board, 1985. "**Statement of Financial Accounting Concepts No. 6: Elements of Financial Statements**" (Norwalk, CT: Financial Accounting Foundation).

- Financial Accounting Standards Board, 1997. “**Statement of Financial Accounting Standard No. 130: Reporting Comprehensive Income**”, Financial Accounting Standards Board, Norwalk, CT.
- Gazzola, P., & Amelio, S. (2014). **Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance?**
- Gibson, C.H. (2009). **Financial Reporting & Analysis**, (11th ed), United States of America: South Western.
- Gibson, C.H. (2013).” **Financial statement analysis**”, (13th ed). The university of Toledo, Emeritus.324-331.
- Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J., Anderson, R.E. and Tatham, R.L. (2003) “**Multivariate Data Analysis**” Pearson Education Upper Saddle River, NJ.
- Hericiu,M., Ogrea, C., & Belascu, L. (2011). **A Du Pont analysis of the 20 most profitable companies in the world.** Group, B. (1.58), 18-93.
- Hilton, MU & Herauf, D.A (2013). **Modern advanced accounting in Canada.** 7th ed. Canada: Grow.Hill Ryerson limited.
- Hirst, D. E., & Hopkins, P. E. (1998). "**Comprehensive income reporting and analysts' valuation judgments**". Journal of Accounting Research, 36, 47-75.
- Humayun Kabir, M., & Laswad, F. (2011). **Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence.** Accounting Research Journal, 24(3), 268-289.

- Kanagaretnam, K., Mathieu, R., & Shehata, M. (2009). **"Usefulness of comprehensive income reporting in Canada"**. Journal of Accounting and Public Policy, 28(4), 349-365.

- Lin, S. W., Ramond, O. J., & Casta, J. F. (2007). **"Value relevance of comprehensive income and its components: Evidence from major European capital markets"**. American Accounting Association (AAA), International Accounting Section (IAS).

- Lin, W., & Rong, M. (2012). **Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management**. Nankai Business Review International, 3(1), 93-101.

- Louis, Henock, 2003. **"The value relevance of the foreign translation adjustment"**, Working Paper, The Pennsylvania State University.

- Mechelli, A., & Cimini, R. (2014). **Is comprehensive income value relevant and does location matter? A European study**. Accounting in Europe, 11(1), 59-87.

- Myers, R. (1990), **Classical and Modern Regression with applications**. 2nd Ed. Duxbury press, Boston.

- Papa, V. T., Peters, S. J., Schacht, K. N., & Lu, S. (2015). **Analyzing Bank Performance: Role of Comprehensive Income: The Need to Increase Investor**

Attention on Other Comprehensive Income Statement Items. Codes, Standards, and Position Papers, 2015(3), 1-91

- Pronobis, P., & Zülch, H. (2010). **The predictive power of comprehensive income and its individual components under IFRS.**
- Qasem, M. F., Abukhadijeh, M. A., & AlAdham, M. A. (2016). **Customer Relationship Management and Customer Retention in Jordanian Bank.** International Business Research, 9(9). <http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v9n9p41>.
- Rees, L. L., & Shane, P. B. (2012). **"Academic Research and Standard Setting: The Case of Other Comprehensive Income"**.
- Schroeder, R.G., Clark. M.W., & Cathey, J.M. (2005). **Financial Accounting Theory and Analysis: Text readings and cases.** 8th ed. Hoboken, N.J.

المراجع الالكترونية:

- <https://www.accountingtools.com/articles/what-is-other-comprehensive-income.html> (retrived on 9/12/2017).
- IASB (2013). **A review of the Conceptual Framework for Financial Reporting. IASB.**<http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Conceptual-Framework/DiscussionPaper-July-2013/Documents/Discussion-Paper-Conceptual-Framework-July-2013.pdf> (8/12/2017).
- <https://www.ase.com.jo/>

قائمة الملاحق

- ملحق (1): البيانات المستخدمة في الدراسة

- ملحق (2): مخرجات التحليل الإحصائي

ملحق (1)

بيانات البنوك المستخدمة بالدراسة

الدخل الشامل الاخر للبنوك التجارية الأردنية بالدينار

#	اسم البنك	2016	2015	2014	2013	2012
1	البنك العربي	-68,523,000.0	-123,707,000.0	-114,029,000.0	-106,123,000.0	-65,854,000.0
2	المؤسسة العربية المصرفية JOD	164,708.0	49,956.0	36,340.0	172,315.0	63,030.0
3	بنك الأردن	34,309,256.0	19,292,592.0	-3,189,123.0	11,703,665.0	3,544,111.0
4	بنك القاهرة عمان	-11,797.0	-8,927,263.0	275,974.0	-855,006.0	-619,770.0
5	بنك المال الأردني	-6,379,135.0	-8,254,021.0	1,905,216.0	5,571,497.0	-486,973.0
6	البنك التجاري الأردني	1,671,329.0	-848,333.0	-189,344.0	751,643.0	1,002,983.0
7	البنك الأردني الكويتي	1,313,834.0	-2,114,134.0	859,868.0	3,066,725.0	781,390.0
8	البنك الأهلي الأردني	371,685.0	-636,759.0	276,678.0	-46,816.0	-430,277.0
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	-28,821,744.0	-38,243,496.0	-26,899,164.0	-34,287,242.0	-40,421,324.0
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	-3,996,373.0	-630,233.0	-724,072.0	932,427.0	-348,730.0
11	البنك الاستثماري	980,272.0	1,042,471.0	1,400,468.0	364,458.0	-765,311.0
12	بنك سوسيتة جنرال - الأردن	-54,250.0	60,000.0	3,750.0	81.0	3,750.0
13	بنك الاتحاد	31,171.0	1,264,407.0	147,114.0	573,539.0	1,150,195.0

إجمالي الدخل الشامل للبنوك التجارية الأردنية بالدينار

#	اسم البنك	2016	2015	2014	2013	2012
1	البنك العربي	143,891,000.0	30,312,000.0	103,815,000.0	240,103,000.0	195,487,000.0
2	المؤسسة العربية المصرفية JOD	14,230,435.0	15,694,340.0	13,477,807.0	11,867,989.0	11,094,363.0
3	بنك الأردن	76,511,280.0	59,355,385	41,635,466	48,096,843	36,733,677
4	بنك القاهرة عمان	34,722,082.0	32,240,991.0	44,809,341.0	39,940,890.0	34,666,404.0
5	بنك المال الأردني	9,756,841.0	-7,185,149.0	38,219,992.0	42,607,787.0	21,549,211.0
6	البنك التجاري الأردني	7,833,359.0	14,198,784.0	11,538,676.0	5,465,795.0	1,059,895.0
7	البنك الأردني الكويتي	31,319,644.0	37,297,542.0	47,621,564.0	50,484,560.0	47,389,298.0
8	البنك الأهلي الأردني	6,646,618.0	22,195,965.0	34,437,490.0	15,957,073.0	23,415,419.0
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	102,190,869.0	86,484,538.0	97,018,065.0	72,639,387.0	64,067,288.0
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	18,641,927.0	22,554,797.0	23,639,300.0	17,594,544.0	14,648,201.0
11	البنك الاستثماري	16,587,531.0	15,352,297.0	13,765,860.0	12,295,133.0	10,487,060.0
12	بنك سوسيتة جنرال - الأردن	10,853,785.0	10,069,226.0	9,204,742.0	7,001,701.0	4,738,310.0
13	بنك الاتحاد	29,266,993.0	30,097,548.0	26,620,303.0	23,095,554.0	15,897,280.0

صافي الدخل للبنوك التجارية الأردنية بالدينار

#	اسم البنك	2016	2015	2014	2013	2012
1	البنك العربي	212,414,000.0	154,019,000.0	217,844,000.0	346,226,000.0	261,341,000.0
2	المؤسسة العربية المصرفية JOD	14,065,727.0	15,644,384.0	13,441,467.0	11,695,674.0	11,031,333.0
3	بنك الأردن	42,202,024	40,062,793	44,824,589	36,393,178	33,189,566
4	بنك القاهرة عمان	34,733,879.0	41,168,254.0	44,533,367.0	40,795,896.0	35,286,174.0
5	بنك المال الأردني	16,135,976.0	1,068,872.0	36,314,776.0	37,036,290.0	22,036,184.0
6	البنك التجاري الأردني	9,325,406.0	15,576,877.0	11,728,020.0	4,744,152.0	2,062,878.0
7	البنك الأردني الكويتي	30,005,810.0	39,411,676.0	46,761,696.0	47,417,835.0	46,607,908.0
8	البنك الأهلي الأردني	6,274,933.0	22,832,724.0	34,160,812.0	16,003,889.0	23,845,696.0
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	131,012,613.0	124,728,034.0	123,917,229.0	106,926,629.0	104,488,612.0
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	22,638,300.0	23,185,030.0	24,363,372.0	16,662,117.0	14,996,931.0
11	البنك الاستثماري	15,607,259.0	14,309,826.0	12,365,392.0	11,930,675.0	11,252,371.0
12	بنك سوسيتة جنرال - الأردن	10,908,035.0	10,009,226.0	9,200,992.0	7,001,620.0	4,734,560.0
13	بنك الاتحاد	29,235,822.0	28,833,141.0	26,473,189.0	22,522,015.0	14,747,085.0

نسبة الدخل الشامل الاخر من صافي الدخل

#	اسم البنك	2016	2015	2014	2013	2012
1	البنك العربي	-32.259%	-80.319%	-52.344%	-30.651%	-25.198%
2	المؤسسة العربية المصرفية JOD	1.171%	0.319%	0.270%	1.473%	0.571%
3	بنك الأردن	81.298%	48.156%	-7.115%	0.936%	10.678%
4	بنك القاهرة عمان	-0.034%	-21.685%	0.620%	-2.096%	-1.756%
5	بنك المال الأردني	-39.534%	-772.218%	5.246%	15.043%	-2.210%
6	البنك التجاري الأردني	-16.000%	-8.847%	-1.614%	15.211%	-48.621%
7	البنك الأردني الكويتي	4.379%	-5.364%	1.839%	6.467%	1.677%
8	البنك الأهلي الأردني	5.923%	-2.789%	0.810%	-0.293%	-1.804%
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	-21.999%	-30.662%	-21.707%	-32.066%	-38.685%
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	-17.653%	-2.718%	-2.972%	5.596%	-2.325%
11	البنك الاستثماري	6.281%	7.285%	11.326%	3.055%	-6.801%
12	بنك سوسيتة جنرال - الأردن	-0.497%	0.599%	0.041%	0.001%	0.079%
13	بنك الاتحاد	0.107%	4.385%	0.556%	2.547%	7.799%

العائد على الأصول						
#	اسم البنك	2016	2015	2014	2013	2012
1	البنك العربي	0.90%	0.60%	0.80%	1.40%	1.10%
2	المؤسسة العربية المصرفية JOD	0.61%	1.50%	0.90%	0.93%	1.40%
3	بنك الأردن	1.82%	1.86%	2.21%	1.99%	1.78%
4	بنك القاهرة عمان	1.40%	1.69%	1.95%	1.93%	1.78%
5	بنك المال الأردني	0.81%	0.05%	1.84%	2.12%	1.47%
6	البنك التجاري الأردني	0.70%	1.20%	1.10%	0.30%	0.30%
7	البنك الأردني الكويتي	1.07%	1.45%	1.81%	1.91%	1.99%
8	البنك الأهلي الأردني	0.24%	0.92%	1.47%	0.60%	0.90%
9	بنك الإسكان للتجارة والتحويل	1.70%	1.60%	1.70%	1.50%	1.49%
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	1.30%	1.30%	1.70%	1.50%	1.50%
11	البنك الاستثماري	1.70%	1.70%	1.60%	1.60%	1.60%
12	بنك سوسيتة جنرال - الأردن	0.78%	0.96%	1.20%	1.20%	1.13%
13	بنك الاتحاد	1.20%	1.20%	1.30%	1.20%	0.90%

العائد على حقوق الملكية

#	اسم البنك	2016	2015	2014	2013	2012
1	البنك العربي	6.10%	4.40%	6.10%	8.80%	6.70%
2	المؤسسة العربية المصرفية JOD	4.80%	10.40%	6.50%	6.20%	8.90%
3	بنك الأردن	10.78%	11.70%	14.44%	13.73%	13.55%
4	بنك القاهرة عمان	11.06%	13.74%	16.02%	16.14%	15.18%
5	بنك المال الأردني	4.90%	0.32%	10.85%	13.06%	9.50%
6	البنك التجاري الأردني	6.60%	12.20%	10.20%	3.00%	2.10%
7	البنك الأردني الكويتي	6.53%	8.84%	11.05%	12.03%	12.75%
8	البنك الأهلي الأردني	2.04%	7.28%	11.06%	5.63%	8.87%
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	12.50%	12.00%	11.80%	10.20%	10.00%
10	بنك الاستثمار العربي الأردني	10.20%	10.50%	12.90%	10.60%	10.50%
11	البنك الاستثماري	9.70%	9.50%	8.65%	8.70%	8.40%
12	بنك سوسيتة جنرال - الأردن	8.72%	8.37%	8.19%	6.65%	5.89%
13	بنك الاتحاد	9.70%	10.20%	10.10%	9.20%	6.40%

ملحق (2)

مخرجات التحليل الإحصائي

التحليل الوصفي

Descriptives

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
.97615	-.1660	.81	-7.72	65	Y
				65	Valid N (listwise)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

Tests of Normality

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov ^a			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
.096	65	.252	.142	65	.346	Y
.125	65	.971	.200*	65	.093	ROA
.541	65	.984	.200*	65	.086	ROE

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Correlations:**Correlations**

ROE	ROA	Y	
.381**	.384**	1	Pearson Correlation Y
.002	.002		Sig. (2-tailed)
65	65	65	N
.697**	1	.384**	Pearson Correlation ROA
.000		.002	Sig. (2-tailed)
65	65	65	N
1	.697**	.381**	Pearson Correlation ROE
	.000	.002	Sig. (2-tailed)
65	65	65	N

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

اختبار T-test للفرضية الرئيسية الأولى

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.12108	.97615	-.1660	65	Y

One-Sample Test

Test Value = -7.72						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
7.7959	7.3121	7.55399	.000	64	62.390	Y

تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثانية

Regression:

Variables Entered/Removed^a

Method	Variables Removed	Variables Entered	Model
Enter	.	Y ^b	1

a. Dependent Variable: ROA

b. All requested variables entered.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.00456	.134	.147	.384 ^a	1

a. Predictors: (Constant), Y

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.002 ^b	10.887	.000	1	.000	Regression 1
		.000	63	.001	Residual
			64	.002	Total

a. Dependent Variable: ROA

b. Predictors: (Constant), Y

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.000	23.438		.001	.013	(Constant) 1
.002	3.300	.384	.001	.002	Y

a. Dependent Variable: ROA

تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الثالثة

Regression:

Variables Entered/Removed^a

Method	Variables Removed	Variables Entered	Model
Enter	.	Y ^b	1

a. Dependent Variable: ROE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.03118	.132	.145	.381 ^a	1

a. Predictors: (Constant), Y

ANOVA^a

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.002 ^b	10.716	.010	1	.010	Regression 1
		.001	63	.061	Residual
			64	.072	Total

a. Dependent Variable: ROE

b. Predictors: (Constant), Y

Coefficients^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.000	24.219		.004	.095	(Constant) 1
.002	3.274	.381	.004	.013	Y

a. Dependent Variable: ROE